

صانعات سلام في اليمن: خارطة الوقائع

جدول المحتويات

قائمة الاختصارات	
قائمة بأسماء الأشخاص الذين تمت مقابلتهم	
الشكر والعرفان	
تمهيد.....	٣
النظرة العامة ومنهجية العمل.....	٤
الملخص التنفيذي.....	٥
أ. المقدمة.....	١٠
ب. الاستنتاجات الرئيسية.....	١٤
١. حادثة منهج فض النزاع وبناء السلام.....	١٤
٢. تماثل أولويات فض النزاع وبناء السلام مع إطار المساءلة المشتركة.....	١٥
٣. تمركز مشاركة النساء السياسية على الحوار الوطني.....	١٧
٤. تدني التغطية للأنشطة في مجالات الأمن وفض النزاع والعدالة الانتقالية.....	٢١
٥. تركيز الجهود على نظام الحصص (الكوتا).....	٢٢
٦. إغفال العمل بإطار النساء والسلام والأمن.....	٢٥
٧. اخفاق في مجابهة وضعية الهشاشة والنزاع في البلاد.....	٢٧
٨. اقتصار جهود التخفيف من حدة النزاع وتسويته على المستوى المجتمعي.....	٢٩
٩. عدم حساسية العدالة الانتقالية للنوع الاجتماعي.....	٣٠
ج. التوصيات.....	٣١

قائمة الاختصارات

لجنة صياغة الدستور	CDC
منتدى النساء للحوار	WFD
مؤسسة دعم التوجه المدني الديمقراطي	CDF
مبادرة إدارة الأزمات	CMI
وزارة التنمية الدولية البريطانية	DFID
الاتحاد الأوروبي	EU
مؤشر الدول الفاشلة	FSI
العنف القائم على النوع الاجتماعي	GBV
إطار المساءلة المشتركة	MAF
خطة العمل الوطنية	NAP
مؤتمر الحوار الوطني	NDC
منتدى التنمية السياسية	PDF
إصلاح القطاع الأمني	SSR
البرنامج الانتقالي للتنمية والاستقرار	TPSD
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	UNDP
صندوق الأمم المتحدة للسكان	UNFPA
الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية	USAID
النساء والسلام والأمن	WPS

قائمة بأسماء الأشخاص الذين تمت مقابلتهم

الرئيس، منتدى التنمية السياسية	علي حسن
المدير الوطني، منظمة عالم أمن (Saferworld International)	فاطمة عقبة
استشاري دولي في مجال النوع الاجتماعي، مشروع دعم السلام والمرحلة الانتقالية، صندوق الأمم المتحدة للسكان.	ماجي جرابونديا
رئيس الفريق، مكون الحكم الرشيد، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	خالد عبد المجيد
نائب الرئيس، منظمة شركاء للتغيير الديمقراطي	عبد الكريم العضيبي
مدير المشروع، منظمة شركاء اليمن	عبد السلام العبسي
المديرة، مؤسسة (Consult Yemen) وعضوة في مؤتمر الحوار الوطني	جميلة رجاء
مؤسسة مجموعة (٢٠٪ على الأقل) وعضوة في مؤتمر الحوار الوطني	سميرة زهرة

الشكر والعرفان

أعد هذا التقرير لصالح مبادرة إدارة الأزمات (CMI)، وهي منظمة فنلندية غير حكومية تعمل في اليمن منذ العام ٢٠١١ لغرض دعم الجهود الرامية إلى إقامة حوار شامل من أجل فض النزاع، من قبل السيدة وميض شاكر، مستشارة يمنية في مجال النوع الاجتماعي (الجندر) خلال الفترة ما بين ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٤ ولغاية أبريل/نيسان ٢٠١٥. ساهم في صياغة التقرير كل من السيدة أنتويا بوتر برنيس، كبيرة المدراء لشؤون النوع الاجتماعي والشمول لدى مبادرة إدارة الأزمات؛ السيد عبد المجيد الفهد، مدير كبير المدراء في مشروع مبادرة إدارة الأزمات في اليمن؛ السيدة إيمي هانين، مسؤولة المشاريع لدى مبادرة إدارة الأزمات.

وقد أجريت المقابلات المعمقة مع سبعة من الخبراء والخبيرات في عملية الانتقال السلمي والسياسي وهم: السيد علي حسن (منتدى التنمية السياسية)؛ السيدة فاطمة عقبة (منظمة عالم أمن)؛ السيدة ماجي جرابونديا (صندوق الأمم المتحدة للسكان)؛ السيد خالد عبد المجيد (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)؛ السيد عبد السلام العبسي (منظمة الشركاء للتغيير الديمقراطي)؛ السيدة جميلة رجاء، (Consult Yemen)؛ السيدة سميرة زهرة (٢٠٪ على الأقل).

وتمويل هذا البحث كان من قبل برنامج الشراكة بين الحكومة الفنلندية ومبادرة إدارة الأزمات.

بالرغم من الاضطرابات المتوالية التي تعصف باليمن منذ العام ٢٠١١، إلا أنني أصبت بالدهشة عندما رأيت ما تتحلى به النساء اليمنيات من التزام وشجاعة في إطار مساعيهن لإيصال صوتهن في المحافل السياسية والتي ترمي إلى إرساء أسس لبناء دولة يمنية تنعم بالسلام والاستقرار. ومن خلال النشاط والعمل النسوي، تمكنت النساء من ضمان الحصول على تمثيل بنسبة ٣٠٪ في مؤتمر الحوار الوطني، والذي ضم أكثر من ٥٠٠ شخصية يمنية من كافة الأطياف السياسية وهدف إلى صياغة حلول للمشكلات الأكثر إلحاحاً على الصعيد الوطني. وكنتييجة للمشاركة الفاعلة للنساء في عملية الحوار، فقد تضمنت التوصيات الختامية لمؤتمر الحوار الوطني جملةً من القضايا الرئيسية التي ناضلت من أجلها النساء خلال المؤتمر. وعليه، يمكن اعتبار التوصيات شموليةً على نطاق واسع- وهو ما يشكل أحد العوامل الأساسية لتحقيق سلام دائم.

إن اليمن يمر اليوم بمنعطف حاسم آخر، حيث تتواصل الضربات الجوية، والانقسامات العميقة في الداخل، بينما لا تزال المبادرات الجارية لتحقيق السلام تفتقر إلى رؤية موحدة وواضحة أو الزخم المطلوب للمضي في عملية السلام. وفي العديد من أوضاع النزاع وما بعد النزاع، تطفئ معالجة القضايا الوطنية الجوهرية في العادة على الدعم الساعي إلى تحقيق المزيد من الشمول للنساء في شتى مناحي الحياة. كما أصبحت العديد من المنجزات الباهرة التي تحققت بفضل المشاركة النسوية الفاعلة في مهب الريح وسط ما يشهده اليمن من نزاع مسلح. وإن لدي فتاعة كاملة مفادها أن إعطاء النساء دوراً أكبر في تسوية النزاعات والعتور على حل سلمي للأزمة الحالية يشكّلان أولويتين تعزز كل منهما الأخرى ولا تتعارضان مع بعضهما البعض. إن هذه هي اللحظة المناسبة لضمان الاستفادة من كافة إمكانات المجتمع اليمني لتحقيق السلام والاستقرار في البلاد. وفي هذا السياق، تسعى هذه الوثيقة إلى طرح جملة من التصورات والأفكار أمام الأطراف المعنية بدعم مشاركة بناءة للنساء في تسوية النزاع والعمليات السياسية في اليمن. وإن لدينا في مبادرة إدارة الأزمات إيمان راسخ بأن مشاركة النساء في تسوية النزاع بصورة بناءة تعد بالغة الأهمية لتحقيق سلام مستدام وبما يعود بالنفع على المجتمع بأكمله.



المدير التنفيذي
مبادرة إدارة الأزمات

بغية ضمان ان تلعب النساء دوراً أكبر في الجهود المتعلقة بعملية الانتقال السياسي وفض النزاع في اليمن، بما في ذلك الجهود التي تنفذها مبادرة إدارة الأزمات، يسعى هذا البحث إلى تسليط الضوء على التدخلات المتعلقة بصنع السلام.

منح النساء صوتاً أقوى في العملية السياسية وعملية الانتقال السياسي في اليمن هو هدف الأنشطة المنفذة لمبادرة إدارة الأزمات ويندرج ضمن الجهود الواسعة لمبادرة إدارة الأزمات للوصول إلى تسوية شاملة وفعالة للنزاع. فقد دعمت مبادرة إدارة الأزمات جهود منتدى النساء للحوار- والذي يضم ٢٥ شخصية نسائية بارزة من عدة خلفيات سياسية وجغرافية- منذ مطلع العام ٢٠١٢ وذلك سعياً لضمان شمول وجهات النظر والهواجس النسائية ضمن مخرجات مؤتمر الحوار الوطني ومن ثم الدستور الجديد. وفي العام ٢٠١٥، واصلت أعضاء منتدى النساء للحوار العمل لضمان إيصال صوت النساء في عمليات الانتقال السياسي وفض النزاع.

كانت المهمة الرئيسية للبحث هي وضع خارطة للمنظمات والأطراف اليمنية والدولية التي تقوم بتنفيذ أنشطة تسعى على وجه الخصوص إلى منح النساء دوراً أكثر فعالية في الجهود الرامية لتحقيق التسوية الشاملة للنزاع وبناء السلام في اليمن. وي طرح البحث جملةً من التوصيات العملية حول السبل المثلّي التي يستطيع من خلالها منتدى النساء للحوار وغيره من المنتديات ذات الصلة تحقيق قيمة مضافة للشبكات والمبادرات والمنظمات التي تعنى بهذه القضايا، وبالتحديد، إشراك متخذي القرار لإضفاء المزيد من الشمولية والفعالية على النهج المتبعة في فض النزاعات، وبناء السلام، وتحقيق المصالحة.

هذا التقرير يركز على بحث ميداني تضمن تنفيذ مسح ميداني متكامل وإجراء مراجعة للتقارير والوثائق الأخرى المتعلقة بالجهود النسائية على صعيد فض النزاع وبناء السلام. تم تنفيذ المقابلات مع ست منظمات محلية ودولية، بالإضافة إلى ناشطتين يمينيتين.

وصاحب إجراء البحث جملة من العوائق نتيجةً للتدهور الكبير الذي شهده الوضع الأمني في اليمن خلال فترة إعداد البحث (ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٤ - أبريل/نيسان ٢٠١٥). وترتب على ذلك عقد المقابلات مع الخبراء الذين لا يزالون يعملون في اليمن. رغم ذلك، تمت الاستعاضة عن المقابلات التي كان من المزمع إجراؤها مع كبار الجهات المانحة مثل الاتحاد الأوروبي، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وزارة التنمية الدولية البريطانية بإجراء مراجعة للتقارير والوثائق ذات الصلة. علاوةً على ذلك، شكل التوجه إلى الميدان لتقييم أثر الأنشطة النسوية، بما في ذلك التدخلات الإنسانية، والالتقاء مع القيادات النسائية المنخرطات في أنشطة تسوية النزاعات على المستوى المجتمعي في محافظتي لحج وأبين تحدياً بالنظر إلى المواجهات العنيفة بين مختلف الفرقاء. ولهذا السبب، يقدم هذا التقرير صورةً، وإن كانت غير شاملة، حول الموضوع قيد الدراسة.

مع التغييرات التي طرأت على المشهد السياسي عقب اندلاع الثورة اليمنية في العام ٢٠١١ وعملية الانتقال السياسي التي أعقبتها، قررت الحكومة اليمنية والمجتمع الدولي والمجتمع المدني التحول من النهج السابقة والتي كانت تركز على الحوكمة الرشيدة والمفاهيم الإنسانية والتنمية إلى مجموعة من الأطر والسياسات المتعلقة بتسوية النزاعات وبناء السلام. وتجدر الإشارة إلى أن نهج تسوية النزاعات وبناء السلام يعتبر حديث العهد نسبياً في اليمن وقد برز أثناء إعداد الحكومة لخطة وطنية بعنوان «البرنامج الانتقالي للتنمية والاستقرار» في العام ٢٠١٢، والتي كانت تدعى في السابق الخطة الوطنية للتنمية والتخفيف من الفقر. وعند المقارنة ما بين الخطتين، يظهر جلياً التحول في الأولويات الحكومية من قضايا التنمية والتخفيف من الفقر إلى قضايا التنمية والاستقرار. إضافةً لذلك، فقد كان من المقرر تنفيذ الشق المتعلق بالاستقرار بشكل رئيسي خلال الفترة الانتقالية (٢٠١٢-٢٠١٤)، والتي تم تمديدها لاحقاً إلى العام ٢٠١٥ (في كل الأحوال، من المقرر أن يكون التنفيذ مؤقتاً وعلى المدى القصير).

وتكشف البيانات البحثية والتحليلات للأشطة والجهود المنفذة على أرض الواقع مؤخراً أنه، وعقب اندلاع الثورة اليمنية في العام ٢٠١١، عكف عدد كبير من المنظمات والجماعات على تنفيذ أنشطة تتعلق بتسوية النزاعات وبناء السلام. إلا أن نهج تسوية النزاعات وبناء السلام يعد جديداً في اليمن حيث لم يتم التطرق إليه سوى في العام ٢٠١١، كما أن غالبية تلك المنظمات اعتمدت النهج الجديد للمرة الأولى في أنشطتها. فعلى سبيل المثال، تعتمد الأنشطة المتعلقة بتعزيز مشاركة النساء في عملية السلام، وبالتحديد في مؤتمر الحوار الوطني، بشدة على وجود أطر حول حقوق الإنسان والحوكمة الرشيدة فيما يخص النساء، مثل حقوق المرأة في المشاركة السياسية، وليس على نهج تسوية النزاعات وبناء السلام. وكما هو الحال بالنسبة لأنشطة مرحلة ما بعد النزاع، يظن الإطار الإنساني على تلك الأنشطة، حيث يتم إيلاء اهتمام أكبر بتقديم الخدمات عوضاً عن بناء القدرة على الصمود. وتتفد معظم أنشطة تسوية النزاعات على المستوى المجتمعي، وهي تسعى لتحقيق أغراض تنمية لإقامة أو إدارة مشاريع اقتصادية واجتماعية مثل مشاريع المياه.

وتقتضي المشاركة الفعالة للنساء في العمليات الانتقالية وجود تمثيل لهن كما ونوعاً من حيث شمول قضايا النوع الاجتماعي (الأهداف والخطط) في شتى جوانب عمليات تسوية النزاعات وبناء السلام، بما في ذلك القدرة على التعافي في مرحلة ما بعد النزاع، والمشاركة السياسية في عمليات تسوية النزاعات، والتوسط، وإصلاح القطاع الأمني، والعدالة الانتقالية، إضافةً إلى إعادة هيكلة مؤسسات الدولة. لكن ولسوء الحظ، لم يتمكن البحث من تحديد فرص كافية لمشاركة النساء في تلك الأنشطة والقطاعات، باستثناء مشاركتهن في مؤتمر الحوار الوطني على المستويين الوطني والمجتمعي.

لقد تركز الاهتمام على تسوية النزاعات وبناء السلام إلى حد كبير على مستوى السياسات، مثل مخرجات مؤتمر الحوار الوطني، مسودة الدستور الجديد، إدارة المالية العامة، إصلاح القطاعين العسكري والأمني. وفيما يخص تقديم المساعدات الإنسانية للتعافي في مرحلة ما بعد النزاع، فقد تم التوسع في نطاق الصناديق والأنشطة والمناطق والفئات المستهدفة منذ العام ٢٠١٢، إلا أن من الصعب تقييم الأثر الحقيقي على معيشة النساء بالنظر إلى قصر زمن التنفيذ ووجود عدة عراقيل أمام عملية الانتقال السياسي المتوقعة حالياً في اليمن.

وبالإضافة إلى منتدى النساء للحوار، فقد تشكلت العديد من الجماعات المناصرة لقضايا المرأة خلال الفترة الانتقالية، وهي تعمل منذ ذلك الحين على تعزيز المشاركة السياسية للنساء في عمليات تسوية النزاعات وبناء السلام. ومن الأمثلة على هذه المجموعات حملة دسترة حقوق المرأة، شبكة النساء المستقلات (فوز)، تحالف النساء السياسيات، تحالف مناصرة حقوق المرأة، اللجنة الوطنية للمرأة، اتحاد نساء اليمن.

كما ولعب عدد من المنظمات والوكالات الدولية دوراً مسانداً في إطار جهود المناصرة: صندوق الأمم المتحدة للسكان، وشريكين ممولين من قبل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وهما المعهد الديمقراطي الوطني ومشروع الحوكمة المستجيبة. علاوةً على ذلك، قامت منظمة أوكسفام (بريطانيا) ومنظمات شريكة محلية بتنفيذ عدة جهود لدعم إدماج ستة قضايا نسائية في الدستور، بما في ذلك الحق في المشاركة السياسية، المواطنة المتساوية، التشريعات غير التمييزية، حياة خالية من مظاهر العنف. كما قام منتدى النساء والشباب، وتحت إشراف مكتب المستشار الخاص للأمم المتحدة في اليمن، بإعداد وثيقة بعنوان «الميثاق النسائي» والتي دعت إلى استخدام كافة مخرجات مؤتمر الحوار الوطني المتعلقة بحقوق المرأة كأداة للمناصرة وكمراجعة للأخريين. وقام المعهد الدولي للسلام بإصدار ورقة سياسات تحت عنوان «نحو دستور جامع لكافة اليمنيين واليمنيات»- والتي تبرز أهمية شمول أن يشتمل الدستور على نصوص تتعلق بحقوق المرأة. إضافةً لذلك، تم إطلاق حملة تطوعية بعنوان «دستورنا» (#ourConstitution) على موقعي الفيسبوك وتويتر. كما تم إطلاق عدد آخر من أنشطة المناصرة بقيادة ناشطات حقوقيات.

وبالنسبة للجهود، فقد تضمنت تقديم الدعم للنساء في مؤتمر الحوار الوطني ولجنة صياغة الدستور من أجل دعم مساعيهن لشمول حقوق المرأة والكويتا السياسية للنساء في مخرجات مؤتمر الحوار الوطني والدستور. هناك اتفاق بين كافة المجموعات على الأهداف ذاتها والمتعلقة بإدماج حقوق المرأة في الدستور الجديد وضمان حصول النساء على نسبة تمثيل سياسي بما لا يقل عن ٣٠٪. كما أن هناك تشابه في طريقة عمل المنظمات إذ تعتمد على التأثير على متخذي القرار عبر عقد اجتماعات وندوات، والتواصل عبر وسائل الإعلام، والتظاهر في الشوارع.

وتشير البيانات الصادرة عن هذا البحث إلى ما يلي:

- بالرغم من انخراط مجموعات المناصرة النسائية مثل منتدى النساء للحوار في أنشطة تتعلق بتسوية النزاعات وبناء السلام، إلا أن عملها الرئيسي لا يزال ضمن قطاعات متنوعة، بما في ذلك التنمية، حقوق الإنسان المتعلقة بالنساء، القضايا الإنسانية. ويتوجب على تلك الجماعات أن تحدث تحولاً بحيث ينصب تركيزها الرئيسي على عمليات تسوية النزاعات وبناء السلام مع وجود إرادة أو رابط سياسي واضح.
- بالنظر إلى العراقيل الموجودة على صعيد القدرات، ومحدودية الموارد المالية، والعنف المتجدد في اليمن، قد يكون من الصعب ضمان التنفيذ الناجح لنطاق العمل الكامل المتعلق بالمشاركة الفعالة للنساء في أنشطة تسوية النزاعات وبناء السلام في هذه المرحلة. ويقترح في هذا الصدد القيام ببناء قدرات المجموعات النسائية على صعيد تسوية النزاعات وبناء السلام والتركيز على تنفيذ مجالات محددة متعلقة بإطار السلام والأمن من منظور نسائي، حيث يمثل ذلك القضايا الأكثر أولويةً وإلحاحاً بالنسبة للسواد الأعظم من النساء في اليمن.

- لقد كان من الصعب تحديد المنظمات أو المشاريع أو المجموعات النسائية والتي تدعي بأنها من بناء السلام، حيث تقوم هذه الكيانات بتنفيذ العمل المتعلق بتسوية النزاعات و/أو بناء السلام ضمن طيف واسع من القطاعات الأخرى مثل تمكين المرأة، والتنمية، وحقوق الإنسان، والديمقراطية، والحوكمة. وبشكل أكثر تحديداً، توجد فجوة شاسعة في مجال بناء القدرات المتعلقة ببناء السلام وتسوية النزاعات، وبناء التحالفات، والتدريب.
- إن من الملاحظ أن المنظمات والمشاريع والمجموعات النسائية تجد صعوبة في تحديد ماهية الفرص القيمة للعمل معاً في مناطق النزاع بفرض تحقيق السلام المستدام في كافة أوجه النزاع.
- بالرغم من وجود العديد من التدخلات على المستوى الفردي، ليست هنالك أدلة على وجود نهج نظم، والذي يسمح بإجراء التخطيط على المستوى الجماعي وتحقيق الأثر التراكمي، كما لا يوجد أي تنسيق ملموس بين الجهود النسائية على مختلف الأصعدة.

يشير نهج النظم إلى أن التحليلات والتدخلات الخاصة ببناء السلام تختلف إلى حد كبير عما هو متبع في مجال السياسة، والتي تحدد كيفية تحليل التحديات المتعلقة بتسوية النزاعات وبناء السلام ومعالجتها على مستوى الدول. وتوجد حاجة لرسم حدود معقولة حول التحليلات والتدخلات المتعلقة بالنزاع. حيث يتوجب على بناء السلام، وبالأخص منظمات المجتمع المدني، البحث عن المحركات الرئيسية لإحداث تغييرات ملموسة على صعيد النظم: العوامل الرئيسية- البنيوية (النظم والمؤسسات الأساسية)، الاتجاهية (الاتجاهات والمعتقدات التي تعتنقها الجماعات)، التفاعلية (كيفية عمل الشخصيات البارزة معاً للتعامل مع النزاع)- والتي تسهم في توضيح أهمية ربط الأنشطة الفردية والجماعية مع نهج النظم لتحقيق السلام. وضمن محاولات سابقة لإدماج نهج النظم لتحقيق السلام، قام البنك الدولي باقتراح وظائف المجتمع المدني لبناء السلام:

- ١- الحفاظ على أرواح المواطنين
- ٢- رصد الأنشطة الحكومية
- ٣- المناصرة الجماهيرية (تحديد مصالح معينة، وخصوصاً بالنسبة للفئات المهمشة ووضع القضايا ذات الصلة على طاولة الأجندة الحكومية)
- ٤- تشكيل وممارسة اتجاهات وقيم سلمية وديمقراطية من قبل المواطنين
- ٥- الترابط الاجتماعي
- ٦- إقامة علاقات تعزز التعاون بين مجموعات الضغط، والمؤسسات، والدولة
- ٧- يمكن أن يشكل تقديم الخدمات للمواطنين أو أعضاء المجموعات نقاط بداية لبناء السلام. وتعد مثل هذه التدخلات الإيجابية مفيدة لمجموعات المناصرة النسائية ومنتدى النساء للحوار وقد تثير الطريق لإعادة تقييم وإعادة تصميم أنشطتها المستقبلية.

- عند قياس أثر الجهود الحالية في مجال تسوية النزاعات وبناء السلام على الشريعة السكانية من النساء، يجب إتباع تقنيات تقييم ذات تخصصات متنوعة كما هو الحال بالنسبة للميدان نفسه، وهو أمر يتجاوز نطاق هذا البحث. ويجب أن يكون أي تقييم ميداني سيتم إجراؤه في المستقبل لهذه الغاية قادراً على استخدام مؤشرات غير تقليدية للتغير الاجتماعي بشكل عام والتحول الاجتماعي

والتحول في موازين القوى للنوع الاجتماعي لصالح النساء والتي تساهم جهود تسوية النزاعات وبناء السلام في تحقيقها. فعلى سبيل المثال، يجب أن تعمل التدخلات المتعلقة بالقدرة على الصمود على تعزيز قدرة الأسر والمجتمعات على التوقع والتكيف والإدارة للنزاعات والكوارث في المستقبل. كما أن من المهم أن تثبت المؤشرات وجود تحسن في قدرات النساء والفتيات والأولاد والرجال على صعيد الجاهزية في الأوضاع الطارئة والوصول إلى الخدمات الأساسية مثل الأمن، دعم سبل كسب العيش، الحماية الاجتماعية، المشاركة السياسية، القيادة المجتمعية والسياسية، وذلك من خلال تقديم أدلة على ذلك.

ونوصي بقيام منتدى النساء للحوار ببناء قدراته ضمن أطر السلام والأمن من منظور نسائي، وبناء هيكله التنظيمي وبرنامجه على أساس أنه كيان يعنى بتسوية النزاعات وبناء السلام، والتحالف مع مجموعات المناصرة النسائية الأخرى، والتواصل مع المجتمعات ووسائل الإعلام ومتخذي القرار، وتوصيف قيادات المنتدى. وفوق كل ذلك، يجب أن يعمل المنتدى كمنظمة مجتمع مدني تشط في مجال تسوية النزاعات وبناء السلام وأن يتبنى نهج النظم لتحقيق السلام.

ويعد من الصعب في هذه المرحلة المبكرة تحديد القضية الرئيسية التي يجب أن يركز عليها منتدى النساء للحوار على صعيد جهود المناصرة. حيث يتوجب إجراء تحليل للموقف قبل تحديد أي من القضايا التالية والتي يمكن إطلاق حملة بشأنها:

- نزع السلاح: ينصح منتدى النساء للحوار ومجموعات المناصرة الأخرى بدراسة أو تحليل العنف المتصاعد منذ الفترة التي أعقبت عقد مؤتمر الحوار الوطني والذي بدأ بالحرب التي وقعت بين الحوثيين وحكومة الرئيس عبد ربه منصور هادي في سبتمبر/أيلول ٢٠١٤، بالإضافة إلى دراسة التداعيات السلبية للحرب التي عصفت بسائر البلاد والضربات الجوية التي تقودها السعودية ودول التحالف العربي منذ نهاية مارس/آذار ٢٠١٥ ولغاية تاريخ إعداد هذا التقرير. حيث يجب على منتدى النساء للحوار دراسة استخدام القرار الأخير لمجلس الأمن الدولي رقم (٢٢١٦) كأداة مناصرة رئيسية في البيانات الصادرة عنه. حيث طالب القرار كافة الأطراف اليمينية، وعلى وجه الخصوص الحوثيين، بالكف عن استخدام العنف، وسحب قواتهم من كافة المناطق التي استولوا عليها، بما في ذلك العاصمة صنعاء، والتخلي عن جميع الأسلحة التي استولوا عليها من المؤسسات العسكرية والأمنية بما في ذلك منظومات القذائف... الخ. وبناءً على ذلك، قدر يدرس المنتدى وجماعات المناصرة الأخرى لعب دور وقائي من خلال اعتماد حملة لنزع السلاح عندما تضع الحرب الحالية أوزارها.

- إيجاد آلية مستدامة لمشاركة المرأة في عمليات التخفيف من حدة النزاعات وتسويتها: خلال النزاع الحالي، قام الأمين العام للأمم المتحدة بتعيين إسماعيل ولد الشيخ أحمد كمبعوث خاص جديد في اليمن. ومن المهم لمنتدى النساء للحوار وغيره من جماعات المناصرة الشروع في التواصل مع المبعوث وطلب إيجاد آلية مؤسسية لمشاركة المرأة في عمليات التخفيف من حدة النزاعات وتسويتها. وتقتضي هذه الخطوة قدراً هائلاً من التخطيط والتنظيم والتنسيق بين مجموعات المناصرة النسائية وغيرها من منظمات المجتمع المدني، إضافة للحصول على دعم متواصل ورسمي من هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وقد لا تكون هذه فكرة صائبة في حالة منتدى النساء للحوار ومجموعات المناصرة في اليمن. وبناءً على ذلك، يوصى بالتفكير في إيجاد آلية لتسوية النزاعات وبناء السلام، وإن كانت على نطاق

صغير ومحدود. أولاً، من المهم للمنتدى القيام بالتعاون بصورة رسمية مع باقي مجموعات المناصرة ومنظمات المجتمع المدني، وعلى وجه التحديد المنظمات المجتمعية، والتي ينصب تركيزها على أنشطة تسوية النزاعات وبناء السلام، وذلك من أجل الاتفاق على هدف مشترك وتقسيم الأدوار والمسؤوليات. ثانياً، يجب أن يضع المنتدى رسالةً تركز على التعاون (على سبيل المثال، الطلب من مختلف المجموعات والمنظمات رصد وضع النزاع بين مختلف الأطراف المعنية، وأنشطة تسوية النزاع، وأنشطة المساعدات الإنسانية، ومحادثات ومفاوضات السلام... الخ.) وعقب ذلك، يجب إعداد إجازات كل أسبوعين أو بشكل أسبوعي، والاتفاق على المطالب أو الإجراءات المراعية للنوع الاجتماعي والمراعية للنزاع، والتواصل بشأن هذه الإجازات والمطالب مع مكتب المبعوث الخاص للأمم المتحدة، وضمان تغطية إعلامية واسعة ومنظمة لعمل تلك المنظمات. ويمثل ذلك تكتيكاً تم تنفيذه بنجاح من قبل النساء في شمال أوغندا خلال الحرب الأهلية (١٩٨٠-١٩٨٦)، كما توجد أمثلة من مناطق أخرى حول العالم.

• إدماج أطر النوع الاجتماعي والسلام والأمن من منظور نسائي في إصلاح القطاع الأمني والعدالة الانتقالية: على الرغم من أن مخرجات الحوار الوطني لم تتطرق كثيراً إلى قضايا النساء وإصلاح القطاع الأمني والعدالة الانتقالية، إلا أن بإمكان منتدى النساء للحوار استخدام المخرجات ذاتها لإعداد خطة تنفيذية بالإضافة إلى إستراتيجيات للعمل والتنسيق. ومن الممكن إضفاء المزيد من الفعالية على الخطة إذا ما تلقى المنتدى دعماً قنياً من مبادرة إدارة الأزمات في سبيل إعداد الخطة. ويوصى في هذا الشأن بعقد ورشة عمل على مدار خمسة أيام للتعريف بالمفهوم، ومراجعة مخرجات مؤتمر الحوار الوطني ذات الصلة، وتحديد أهداف وإستراتيجيات «ذكية».

• مراجعة مسودة الدستور من منظور يراعي النوع الاجتماعي ومنع نشوب النزاعات: قامت تقارير تحليل السياق التي أعدتها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ووزارة التنمية الدولية البريطانية، الاتحاد الأوروبي بتحديد النخب الحاكمة، والفساد، وانقسام الجيش، والحوكمة المركزية، والفقر، وانتشار الظلم والغبن على نطاق واسع، وغير ذلك، باعتبارها الأسباب الرئيسية وراء هشاشة الدولة اليمينية وتجدد النزاعات فيها. ويبقى هنالك سؤال كبير حول ما إذا كانت مسودة الدستور الجديد تقدم حلاً مستداماً ووقائيةً لتلك المحفزات. فعلى سبيل المثال، وعلى الرغم من أن اليمين يعد بلداً فقيراً، لم تدر مسودة الدستور بذلك، ولم تحدد ذلك كإحدى أولوياتها، ولم تتعهد بإيجاد حلول جادة لمعالجة قضية الفقر. وتتأثر الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في أجزاء عدة من مسودة الدستور، الأمر الذي يضعف من نهج والتزام الدولة بمكافحة الفقر وتشجيع التنمية. وفي مثل هذه الحالات، يوصى بأن يحتوي الدستور الجديد على فصل منفرد للحديث عن التنمية، كما هو الحال في دساتير الدول الفقيرة الأخرى مثل أوغندا، أثيوبيا، مالي... الخ. وبالنسبة لمنتدى النساء للحوار ومجموعات المناصرة الأخرى، فإن من الضروري للغاية دراسة هذه النقطة والبدء بإجراء مراجعة نقدية لمسودة الدستور من خلال طلب الحصول على مساعدة الخبراء المعنيين.

يعاني اليمن مستوى مرتفعاً من الهشاشة الشديدة، حيث يحتل المرتبة الثامنة من أصل ١٧٧ دولة في العالم من حيث الدول الأكثر هشاشة على مؤشر الدول الفاشلة للعام ٢٠١٤. وتنعكس هشاشة الدولة على شتى مناحي حياة المواطنين في اليمن، وبالتحديد الاقتصادية والاجتماعية منها. ويتشر الفقر في اليمن على نطاق واسع. ومنذ العام ٢٠٠٧، تصنف التقارير التنموية الدولية اليمن كأحد أفقر الدول في المنطقة العربية حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي للفرد ١١٦٠ دولار أمريكي. كما احتل اليمن المرتبة ١٤٠ من أصل ١٨٢ دولة على مؤشر التنمية البشرية للعام ٢٠٠٧. ومنذ توحيد شطري اليمن في العام ١٩٩٠، لم يشهد ترتيب اليمن على مؤشر التنمية البشرية أي تغير يذكر، حيث لم يتم إحراز أي تقدم ملموس على صعيد تحقيق الأهداف الألفية للتنمية. ويعاني الاقتصاد اليمني من تباطؤ في النمو، وعدم القدرة على استحداث الوظائف، الأمر الذي أدى إلى حدوث ركود في الدخل على مستوى الفرد وتزايد معدلات البطالة، وبالأخص في صفوف الشباب.

وكتيجة لأوضاع الهشاشة التي تمر بها البلاد، توجد فروقات واسعة بين الجنسين، مع وجود فجوات شاسعة في وصول النساء إلى الفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ففي العام ٢٠١٤، حافظ اليمن على مرتبة متدنية للغاية، ١٤٢، على المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين للعام ٢٠١٤ وذلك للعام التاسع على التوالي. وبالإضافة إلى ما يعانيه اليمنيون جميعاً من فقر وسوء تغذية وانعدام الأمن الغذائي والبطالة وانعدام الخدمات الاجتماعية الأساسية كالصحة والتعليم والماء النظيف، تواجه النساء في اليمن تحديات ثقافية، والتي تتحكم في مفاصل الحياة اليومية للمرأة وذلك بسبب ضعف قدرة الدولة على توفير الحماية لهن وضمان سيادة القانون.

ويعتبر النزاع السياسي، بالإضافة إلى غياب عمليات وقائية جادة لبناء السلام، السبب الرئيسي لما تعانيه البلاد من هشاشة مزمنة. فمنذ العام ١٩٦٢، شهد اليمن العديد من النزاعات والصراعات والتي تمت تسويتها من خلال مبادرات إقليمية. ولم يتم إدخال نهج تسوية النزاعات وبناء السلام في اليمن سوى في العام ٢٠١١. وحتى بعد ذلك، ترافقت هذه النهج مع جهود الوساطة الإقليمية حيث منحت المبادرة الخليجية الرئيس اليمني السابق حصانة محلية من المقاضاة في مقابل تنازله عن مقاليد الحكم. وبموجب الاتفاق، تم تشكيل حكومة توافق وطني بين الأطراف المتنافسة وتم توزيع المقاعد مناصفة بين الحزب الحاكم سابقاً، حزب المؤتمر الشعبي العام، وكتلة المعارضة، ممثلة بأحزاب اللقاء المشترك. إلا أن المبادرة الخليجية ركزت فقط على الدور المركزي للعاصمة صنعاء، دون العمل على إشراك الفئات الرئيسية المهمشة مثل الحوثيين والحراك الجنوبي في الحكومة الجديدة. باختصار، عملت جهود الوساطة الإقليمية، ومن خلال المبادرة الخليجية، على تولي النخب السياسية المتنافسة والمرتبطة بالنظام القديم قيادة عملية تسوية النزاعات وبناء السلام في اليمن عقب العام ٢٠١١. وقد تجلى إخفاق جهود الوساطة في تجدد النزاع عقب ذلك.

وفي الشمال، جرت عدة محاولات انقلابية ونشبت حروب من حين لآخر بين القوى التقدمية (الماركسيين، الوطنيين، العلمانيين، وغيرهم من الجماعات المدنية) والقوى التقليدية (القبائل والإسلاميين). وفي الجنوب، اتسمت العلاقة بين المجموعات المتشددة والاشتراكيين المعتدلين بوقوع عدد من الحروب ومحاولات الاغتيال. إضافة لذلك، شكلت النزاعات المسلحة التقليدية لتسوية التوترات السياسية والتوسط في الاتفاقات الإقليمية بين شمال اليمن وجنوبه.

في العام ١٩٩٤، وبعد مرور أربعة أعوام على الوحدة، انعقدت الحرب الأهلية. وقد تعرض الجنوب لهزيمة ساحقة في الحرب، والتي كلفته باهظاً؛ فقد تمت إعادة تمركز الحكومة في الشمال، وقام القادة الشماليون بعزل بعشرات الآلاف من المدنيين والعسكريين الجنوبيين من مناصبهم؛ كما قام الشماليون بنهب وسلب المؤسسات والعقارات والأراضي في الجنوب، سواء الحكومية أو الخاصة.

الاحتلال الداخلي تواصل في اليمن، وكان الحوثيون- وهم من الشيعة الزيدية ويقطنون أقصى شمال البلاد- طرفاً في إحدى تلك النزاعات. وكان الحكومة تنظر إلى مطالب الحوثيين بالحصول على تمثيل عادل ذريعة لإحياء الإمامة الزيدية. وخاض الحوثيون والقوات الحكومية ست جولات من القتال خلال الأعوام ٢٠٠٤-٢٠٠٩. وقد أدت الجولة السادسة من حرب صعدة، والمعروفة بالأرض المحروقة، إلى تدمير المحافظة وإحداث أضرار بالغة في كل من محافظات عمران وحجة وصنعاء والجوف. وخلفت الحرب آثاراً جسيمة على المدنيين وأدت إلى وقوع أزمة إنسانية واسعة النطاق؛ حيث نزح أكثر من ٢٥٠,٠٠٠ شخص وتعرضت البنية التحتية المدنية إلى التدمير. كما أدت الحرب إلى تقويض أركان النظام وإضعاف الحكومة المركزية وتعزيز موقف أطراف أخرى ومنها تنظيم القاعدة.

في ٢٢ مارس/آذار ٢٠١١، أعلن علي محسن الأحمر، وهو أحد أقارب الرئيس اليمني، وقائد المنطقة الشمالية الغربية وقائد الفرقة الأولى مدرعات، بالإعلان عن القيام بإجراءات لحماية ودعم المحتجين. وقد أدى قرار الأحمر، والذي كان يعد على نطاق واسع الرجل الثاني في اليمن، إلى التسريع بانشقاق العشرات من العسكريين، الأمر الذي أدى إلى تحول موازين القوى العسكرية ضد الرئيس. وفي تلك المرحلة، كان الجيش النظامي إلى حد كبير داعماً للحركة الاحتجاجية، بينما بقي الحرس الجمهوري، بقيادة نجل الرئيس، أحمد صالح، وأجهزة الاستخبارات، والتي تدار من قبل أقارب الرئيس، على ولائهم للرئيس صالح.

وبينما كان الشباب والرجال والنساء في اليمن يتظاهرون بشكل سلمي في معظم محافظات البلاد، اندلع نزاع مسلح في العديد من المدن، ومن بينها صعدة، وحدث تغير في تحالفات النخبة وخصوصاً داخل قبائل حاشد (والتي ينتمي إليها صالح والأحمر). وأدى هذا الأمر إلى وضع الرئيس السابق أمام بضعة خيارات: الاستقالة أو الدخول في حرب أهلية دموية. ومع مواجهة وحدات عسكرية منافسة في شوارع صنعاء، طالب المحتجون السلميون بنقل سريع للسلطة إلى حكومة مدنية انتقالية وذلك من أجل تجنب حدوث مواجهات وإمكانية اندلاع أعمال عنف في أرجاء البلاد. وفي هذا السياق، اختار صالح نقل السلطة بطريقة سريعة وبما يحفظ له ماء وجهه. وعقب مرور نحو عام على المظاهرات الشعبية والاضطرابات، اتفقت كافة الأحزاب السياسية البارزة في اليمن في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١١ إلى انتقال سلمي للسلطة من خلال التوقيع على المبادرة الخليجية، والتي شكلت اتفاقاً تم التوسط فيه ورعايته من قبل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

تمت إزاحة الرئيس علي عبد الله صالح عن كرسي الرئاسة بحسب الاتفاق، وتم تعيين نائب الرئيس عبد ربه منصور هادي كخليفته له وكلف بقيادة البلاد خلال مرحلة انتقالية مدتها سنتان، والتي تمر الآن بأزمة بفعل



الضربات الجوية السعودية وما يرافق ذلك من أحداث. وفي خطوة أخرى على طريق كان من المأمول أن يؤدي إلى تحقيق المصالحة الوطنية، تم تشكيل حكومة المصالحة الوطنية في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١١، حيث تم تقسيم الحقائق الوزارية ما بين حزب المؤتمر الشعبي العام وأحزاب اللقاء المشترك.

وفي إطار العملية الانتقالية التي كانت تسترشد بالمبادرة الخليجية، قام اليمن بصياغة دستور جديد يركز على مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وهو مؤتمر استمرت أعماله لعشرة أشهر وضمن ممثلين عن كافة الأحزاب السياسية البارزة، والنساء، والشباب، ومنظمات المجتمع المدني. وقد شارك في أعمال المؤتمر، والذي انطلق في مارس/آذار ٢٠١٢ واختتم في يناير/كانون الثاني ٢٠١٤، ٥٦٥ مشاركاً. وعلاوةً على الأطراف السياسية التقليدية، فقد حظي الحوثيون، والحراك الجنوبي، والنساء، والشباب بتمثيل في المؤتمر. فقد شكل ممثلو القطاع النسائي نسبة ٢٧٪ بينما شكل ممثلو القطاع الشباب نسبة ٢٠٪ من المشاركين في المؤتمر.

لم تصمد اتفاقات الوساطة ومحادثات السلام سوى لغاية العام ٢٠١٤ وذلك عندما اندلع الصراع مجدداً ما بين الحوثيين والحكومة اليمنية ومعارضين سياسيين آخرين - عائلة الأحمر، اللواء علي محسن الأحمر (وهو من خارج عائلة الأحمر)، وحلفاءه العسكريين، والمقاتلين السلفيين، وحزب الإسلاميين السنة، حزب التجمع اليمني للإصلاح، والقبائل المتحالفة معهم. واتسعت رقعة المعارك من محافظة صعدة شمالاً إلى محافظة عمران جنوباً، وصولاً إلى مشارف العاصمة. وفي سبتمبر/أيلول ٢٠١٤، قام الحوثيون باحتلال المؤسسات الرئيسية في العاصمة عقب الاستيلاء عسكرياً على المؤسسات الرئيسية.

بشكل عام، لم تقضي المرحلة الانتقالية إلى إيجاد بيئة تمكينية للنساء من أجل المحافظة على المكتسبات السياسية والاجتماعية اللواتي حققنها في العام ٢٠١١ ومن خلال مشاركتهن في مؤتمر الحوار الوطني. إضافةً لذلك، يشهد الوضع الإنساني تدهوراً خطيراً حيث يعاني نحو نصف اليمنيين من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، كما تم تسجيل تزايد في حالات العنف على أساس النوع الاجتماعي. وقد أثر ذلك سلباً على نحو خاص على النازحين في الداخل، والأطفال، والمهاجرين، وطالبي اللجوء، واللاجئين، حيث يواجه هؤلاء تهديدات بالإساءة على نحو خطير.

من ناحية أخرى، تعتبر قدرة المجتمع المدني وجماعات المناصرة النسائية على التعامل مع النزاع محدودةً وناشئةً في اليمن. وتمثلت التجربة الفعالة الأولى لليمنيين في التعامل مع النهج السلمية في الثورة الشبابية السلمية في العام ٢٠١١.

لقد شكلت ثورة ٢٠١١ نقطة تحول من حيث مشاركة المرأة: حيث شاركت النساء من الطبقات الفقيرة والنساء اللواتي لم يكن نشاطات سياسياً في السابق بفعالية في أحداث الثورة. وبالرغم من افتقارهن للخبرة في الحياة السياسية، نزلت النساء اليمنيات من شتى الخلفيات إلى الشوارع للتظاهر، جنباً إلى جنب مع أقرانهن الرجال. وتمثلت إحدى دوافعهن في منع حدوث المزيد من التصعيد في النزاع. وبالنظر إلى التقاليد الثقافية التي تصون النساء من العنف، فقد ساهم تواجدهن في منع حدوث المزيد من العنف، مما جعل من مشاركتهن أمراً مقبولاً اجتماعياً.

بفعل النشاط النسائي البارز في العام ٢٠١١، حظيت النساء بتمثيل غير مسبوق حيث بلغ عدد المندوبين من النساء ١٥٢ من أصل ٥٦٥ مندوباً شاركوا في أعمال مؤتمر الحوار الوطني. كما تم تخصيص مقاعد لمندوبات مستقلات، الأمر الذي أثار غضب بعض الأحزاب السياسية التي كانت تود الاحتفاظ بالمقاعد لصالح قواعدها الانتخابية. وللمرة الأولى، تم إلزام الأحزاب السياسية بأن يتم تمثيل النساء فيها بنسبة ٣٠٪. كما تقلدت النساء مناصب قيادية حيث ترأست النساء ٣ من أصل ٩ مجموعات عمل في مؤتمر الحوار الوطني. وبشكل غير مسبوق، دخلت النساء معترك الحياة السياسية بأعداد ملموسة.

إضافةً لذلك، كان ٥ من أصل ٣١ عضواً في اللجنة الفنية لمؤتمر الحوار الوطني من النساء. وتم تعيين أربع نساء في لجنة صياغة الدستور والتي تألفت من ١٧ عضواً. كما حصلت ثلاث نساء على حقائب وزارية في أول حكومة انتقالية، حكومة المصالحة الوطنية (٢٠١١-٢٠١٤). وتم تعيين أربع وزيرات في الحكومة الانتقالية الثانية، والتي عرفت بحكومة الشراكة الوطنية (نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٤ - يناير/كانون الثاني ٢٠١٥).

مؤتمر الحوار الوطني أتاح الفرصة للمشاركات في من أجل الدفع لتنفيذ أجندة مراعية للنوع الاجتماعي. حيث أقرت سبع من أصل مجموعات العمل التسع في المؤتمر نسبة تمثيل للنساء في السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية بلغت ٢٠٪ والتي كان من المنوي إقرارها عقب تشكيل الحكومة الجديدة. ودعت كافة مجموعات العمل التسع إلى الإشارة إلى حقوق ومطالب المرأة في الدستور الجديد.

وناضلت المشاركات في مؤتمر الحوار الوطني للوصول إلى إجماع حول مفاهيم المواطنة المتساوية، وعدم التمييز على أساس الجنس، وأن مصطلح «المواطن» ينطبق على النساء والرجال على حد سواء. علاوةً على ذلك، طالبت المشاركات بالحقوق المتعلقة بالوصول العادل وإدارة قضايا الثروات الوطنية والتعاون الدولي، والرعاية الاجتماعية والازدهار الاقتصادي والثقافي، بالإضافة إلى صون السلامة الجسدية للنساء والفتيات بما في ذلك تجريم ختان الإناث، والتحرش والاستغلال والاتجار الجنسي. كما أوصى المؤتمر بتحديد سن أدنى لزواج الذكور والإناث وهو ١٨ عاماً.

ب. الاستنتاجات الرئيسية

• حداثة منهج فض النزاع وبناء السلام

يكشف هذا البحث عن أن نهج تسوية النزاعات وبناء السلام قد طبقت في اليمن بطريقة شاملة فقط في العام ٢٠١٢ وذلك حين قامت الحكومة اليمنية، وبناءً على تقييم مشترك نفذ من قبل الوكالات الرئيسية في المجتمع الدولي بقيادة البنك الدولي، بإعداد البرنامج الانتقالي للتنمية والاستقرار. بالتالي، فإن من الممكن القول أن البرنامج الانتقالي للتنمية والاستقرار يعد الميثاق الأساسي الذي ينظم عملية التحول وبناء السلام في اليمن. وتعتمد الوثيقة بشكل كبير على نهج بناء السلام المتبع من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والذي يتضمن سلسلة من التدابير الرامية إلى تعزيز القدرات الوطنية على كافة الأصعدة في مجال إدارة النزاعات مع هدف عام يتمثل في الحد من مخاطر الانزلاق في دائرة العنف. وبناءً على ذلك، يسعى البرنامج إلى إرساء أسس لتحقيق السلام والتنمية والمستدامة. ويعتمد البرنامج على سلسلة من الإستراتيجيات والعمليات والأنشطة الهادفة إلى المحافظة على السلام على المدى الطويل.

ويشكل نهج الأمم المتحدة مزيجاً من أنشطة تحقيق السلام والدعم الإنساني وتعزيز التنمية بغرض توفير:

- الدعم للعمليات السياسية، بما في ذلك العمليات الانتخابية، وتشجيع الحوار والمصالحة الشاملة.
- دعم توفير الخدمات الأساسية، مثل الماء والصرف الصحي، والصحة والتعليم الابتدائي، ودعم العودة الآمنة والدائمة للاجئين والنازحين في الداخل.
- دعم استعادة الوظائف الحكومية الأساسية، وبالتحديد الإدارة العامة والمالية العامة.
- دعم إحياء الاقتصاد، بما في ذلك استحداث الوظائف، وخصوصاً للشباب والمحاربين السابقين.

أعد البرنامج الانتقالي للتنمية والاستقرار على أساس هدف شامل يتمثل في «استعادة الاستقرار السياسي

والأمني والاقتصادي وتعزيز بناء الدولة». ويتمحور البرنامج حول مرتكزين رئيسيين يتضمنان خمس مجالات تركيز سيتم التطرق إليها خلال المرحلة الانتقالية وما بعدها: (١) الاستقرار السياسي والأمني وبناء الدولة، (٢) التعاليف الاقتصادي والاجتماعي.

يعتبر البرنامج قضية تمكين الشباب والنساء قضيةً متعددة القطاعات كما أنها تعد قطاعاً منفرداً في مجالات معينة. إضافةً لذلك، يوجد في كل مجال مجموعة من التدابير الإصلاحية ذات إمكانات واعدة لتعزيز البرنامج برمته وتوفير الأساس لنجاح المرحلة الانتقالية. ومن أجل منع تجدد الأزمة في اليمن، يضع البرنامج على سلم أولوياته استكمال الانتقال السلمي للسلطة، واستعادة الاستقرار السياسي والأمني، وتلبية الاحتياجات الإنسانية، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

وتبرز قضية الشباب والنساء منفردةً في مجالات معينة، كما هو الحال في الأولوية المتوسطة الرابعة: تنمية الموارد البشرية بما يتوافق مع تطلعات الشباب والنساء. حيث يتضمن ذلك: (أ) زيادة معدلات التحاق الفتيات بالتعليم الأساسي، (ب) توسيع نطاق خدمات الرعاية الصحية الأولية والصحة الإنجابية، (ج) إشراك الشباب والنساء في كافة لجان المرحلة الانتقالية، بما في ذلك مؤتمر الحوار الوطني، (د) إدخال تعديلات على القوانين المتعلقة بحقوق المرأة والشباب وإنفاذ القوانين التي تضع حداً للعنف ضد المرأة، (هـ) الاستفادة من الحصص المخصصة للشباب والنساء لتعزيز المشاركة السياسية. ويحدد البرنامج الأسر التي تتأسسها نساء باعتبارها الفئة الهشة الأكثر احتياجاً للمساعدات الإنسانية.

علاوةً على ذلك، يدمج البرنامج قضايا النوع الاجتماعي في الأولوية القصوى الأولى - استكمال الانتقال السلمي للسلطة، واستعادة الاستقرار السياسي - والأولوية القصوى الثانية - تحقيق الاستقرار الأمني وتعزيز سيادة القانون. وتتضمن الأولوية القصوى الأولى ضمان مشاركة النساء والشباب في مؤتمر الحوار الوطني، بينما تقترح الأولوية القصوى الثانية إعداد تشريعات وطنية تتعلق بقضايا الفئات الهشة مثل النساء والنازحين في الداخل.

• تماثل أولويات فض النزاع وبناء السلام مع إطار المساءلة المشتركة

لقد نجح المجتمع الدولي في إعداد إطار المساءلة المشتركة بالإضافة إلى آلية تنفيذية متابعة ورصد البرنامج الانتقالي للتنمية والاستقرار. وقد تم الاتفاق على إطار المساءلة المشتركة بصورة تفصيلية من قبل المجتمع الدولي والحكومة اليمنية الانتقالية في الرياض في سبتمبر/أيلول ٢٠١٢. ومن المعروف أن الخطط الوطنية السابقة للتنمية والحد من الفقر لم تتضمن مثل هذه التدابير.

ويحتوي إطار المساءلة المشتركة على التزامات بتحسين تقديم المساعدات التنموية بشرط قيام الجانب اليمني بإجراء إصلاحات وتحسين الأداء الحكومي، مع القيام بدعم ومساندة الحكومة اليمنية في تسريع وتيرة تنفيذ الإصلاحات. وكان مؤتمر أصدقاء اليمن قد تعهد بتقديم نحو ٨ مليارات دولار أمريكي على مدار ٣ سنوات (٢٠١٢-٢٠١٤)، لكن سيوجه معظم ذلك الدعم لتعزيز التنمية الاقتصادية وتطوير الخدمات العامة.

وتعكس أنشطة تسوية النزاعات وبناء السلام المنفذة من قبل الأطراف الدولية والمنظمات غير الحكومية الوطنية، والتي تم تقييم بعضها في هذا البحث، إطار المساءلة المشتركة إلى حد كبير، وبشكل حر في تقريباً. ومن

الناحية العملية، فإن هذا يشير إلى أن معظم أنشطة تحقيق السلام التي تم التخطيط لها بموجب أولويات إطار المساءلة المشتركة تركز على المساعدات الإنسانية ودعم الانتقال السياسي. وتم إيلاء اهتمام كبير بقضايا المرأة من وجهة نظر تقديم الخدمات للأغراض الإنسانية حيث تم تحديد النساء من بين أهم الفئات الهشة المستهدفة، وخصوصاً النازحات في الداخل، بالإضافة إلى الأطفال والشباب. ومن الناحية المالية، تم تخصيص قدر كبير من الأموال لصالح الموارد البشرية أو المستفيدين، حيث تنطبق هذه المعايير على النساء. بعبارة أخرى، وعلى الرغم من أنه قد تم إدماج قضايا النوع الاجتماعي في إطار المساءلة المشتركة، إلا أن ذلك تم من خلال العديد من وجهات النظر وليس من وجهة نظر واحدة حول انتقال السلطة أو الانتقال السياسي. وبسبب قصر مدة التنفيذ (٢٠١٢-٢٠١٤)، لم يتح للمنظمات الوقت الكافي لتنفيذ أنشطة تمكين المرأة مثل بناء القدرة على الصمود أو مجابهة العنف على أساس النوع الاجتماعي، حيث استحوذت الأنشطة التي تركز على تقديم الخدمات وضمان المشاركة السياسية للمرأة في مؤتمر الحوار الوطني على جل اهتمام المنظمات.

فعلى سبيل المثال، يسعى البرنامج الدلالي متعدد السنوات (٢٠١٢-٢٠١٦) والممول من قبل الاتحاد الأوروبي إلى تعزيز المكونات التمكينية الرئيسية لصمود المجتمع والأسرة من خلال توفير دعم مباشر للبقاء على قيد الحياة على وجه الخصوص. ومع تنامي الاحتياجات التغذوية وتفاقم انعدام الأمن الغذائي، تستهدف إستراتيجية الاتحاد الأوروبي عدداً كبيراً من النازحين في الدخل بفعل النزاعات السابقة، بالإضافة إلى اللاجئين وضحايا النزوح القسري (بما في ذلك المهاجرين النازحين من السعودية والفئات الهشة للغاية والقادمة من القرن الأفريقي). ويتم إيداء اهتمام خاص بقضايا النوع الاجتماعي حيث تسعى الإستراتيجية إلى تشجيع حقوق الفئات الهشة، وخصوصاً النساء والأطفال (مع اهتمام محدد بالفتيات). وسيتم العمل على تعزيز القدرة على الصمود من خلال تمكين النساء من الاعتماد على النفس، مع تركيز قوي على الوصول إلى الخدمات المالية والأنشطة المدرة للدخل بالإضافة إلى إنشاء منظمات مجتمعية تنموية تتسم بالاستدامة والمساواة بين الجنسين. وعلى صعيد خدمات الرعاية الصحية، يركز النهج على ضمان تحسين توفر وتكرارية الوجبات للنساء والأطفال.

كما ويتم التركيز على المساعدات الإنسانية والصمود في إستراتيجية التعاون التنموي في اليمن (٢٠١٤-٢٠١٦) والتي تنفذها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والخطة التشغيلية في اليمن (٢٠١١-٢٠١٥) والتي تنفذها وزارة التنمية الدولية البريطانية.

وتعمل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على إدماج المجالات الفنية للمساعدات التنموية مع البرامج الحالية للمساعدات الإنسانية. وتعمل الإستراتيجية على مجابهة التحديات المتعلقة بالحقوق المكتسبة والأزمات الإنسانية، والتخلي بالمرونة في السياق الانتقالي المتغير. وينصب التركيز على التغلب على العراقيل أمام المشاركة والتي تعيق التنمية والصمود. ويتمثل الهدف المباشر لإستراتيجية الوكالة في تقديم المساعدات الإنسانية. وفيما يخص قضايا النوع الاجتماعي، تحاول الوكالة الحد من الفروقات بين الجنسين من حيث الوصول والإدارة والاستفادة من الموارد والثروات والفرص والخدمات. علاوةً على ذلك، يتمثل الهدف هنا في الحد من العنف على أساس النوع الاجتماعي والتخفيف من آثاره الضارة على الأفراد والمجتمعات.

من جهتها، تسعى وزارة التنمية الدولية البريطانية إلى مساعدة اليمن على الوقاية من وإدارة الأزمات ومعالجة مسببات العنف والفقر وذلك من خلال التطرق إلى الاحتياجات الإنسانية العاجلة وتقديم الخدمات الأساسية. ويتم إدماج قضايا النوع الاجتماعي في الخطة التشغيلية للوزارة من خلال التطرق إلى الاحتياجات الإنسانية المباشرة والأساسية؛ واستهداف النساء والفتيات على وجه الخصوص لبناء قدراتهن على الاستجابة والإدارة للنزاعات؛ وبناء القدرة على الصمود والوصول إلى الخدمات الأساسية؛ ووقف الاتكالية على المساعدات

من خلال استحداث الوظائف؛ وتحسين الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك عبر برامج للحد من الفقر وسوء التغذية لدى الفئات الهشة (النساء، الفتيات، الأطفال).

• تمركز مشاركة النساء السياسية على الحوار الوطني

كشف البحث عن أن أنشطة تسوية النزاعات وبناء السلام التي جرى تقييمها تركز بشكل رئيسي على المشاركة السياسية للمرأة في تسوية النزاعات والانتقال السياسي من وجهة نظر حقوق الإنسان المتعلقة بالنساء وليس على استخدام إطار لبناء السلام وتسوية النزاعات. ويوجد لهذا التركيز عدة نقاط إيجابية، لكنه لا يخلو من السلبيات أيضاً. حيث أن من المفيد أن تركز الأنشطة النسائية على المشاركة السياسية ومساعدتهن على كسب المزيد من السلطة للتأثير على أجندة السلام. إلا أن التركيز على المشاركة السياسية يجعل من أنشطة تسوية النزاعات وبناء السلام ومجموعات المناصرة النسائية فعالة على مستوى السياسات فقط، مما يزيحهم عن المشاركة الفعالة في فرص أقطاعات أخرى ملموسة لبناء السلام لأغراض الوقاية والحماية وإعادة الأعمار، مثل أنشطة تسوية النزاعات، إصلاح القطاع الأمني، التوسط، العدالة الانتقالية.

وقد أشار البحث إلى أن الدور المرئي للنساء في عمليات تسوية النزاعات وبناء السلام يتمثل في المشاركة السياسية للمرأة في عملية الانتقال السياسي، وبالأخص في مؤتمر الحوار الوطني وغيره من الأنشطة ذات الصلة على المستويين الوطني والمجتمعي، ولكن ليس في الحوارات السياسية التي تؤدي إلى هذه العمليات.

ويحسب مقدمي المعلومات المطلعين، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية الدولية، والمنظمات المحلية، فقد تم تنفيذ غالبية برامج النوع الاجتماعي وتحقيق السلام من منظور دعم مشاركة النساء في مؤتمر الحوار الوطني على كافة المستويات. ومن الجدير بالذكر أنه وفي كافة الأنشطة التي جرى تقييمها، لم تقل نسبة مشاركة النساء عن ٣٠٪ في الفئة المستهدفة.

دعم مشروع عملية الانتقال السياسي

من خلال مشروع الحوكمة الرشيدة، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعماً فنياً سخياً للأمانة العامة لمؤتمر الحوار الوطني. كما قام البرنامج بدعم المشاركة الفعالة للأطراف غير السياسية مثل المجتمع المدني، الشباب، الباحثين والأكاديميين، النساء. وكان للدعم الذي قدمه البرنامج أثر بالغ على أداء منظمات المجتمع المدني وممثلي الشباب ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني. حيث قامت منظمات المجتمع المدني بعقد أنشطة للدعم الفني بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مثل التدريبات والندوات والجلسات النقاشية، والدعم في مجال الإعلام والاتصال، بالإضافة إلى الدعم السياسي، الأمر الذي ساهم في إعداد ورقة سياسات حول أجندة منظمات المجتمع المدني في مؤتمر الحوار الوطني. ومن خلال ورقة السياسات، استطاعت منظمات المجتمع المدني تقديم تشخيص شامل حول مشكلات قطاع المجتمع المدني ورؤية موحدة بشأن الحلول.

وكتيجة لذلك، أشادت الحكومة اليمنية بالمساهمة الجليلة التي قدمتها منظمات المجتمع المدني في تحسين تقديم الخدمات بالإضافة إلى دورها في وضع السياسات الرامية لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، وقررت تعزيز قدراتها وتسهيل عملياتها في كافة أرجاء البلاد. وقد أدى هذا الالتزام القوي، والذي تم تضمينه في إطار المساءلة المشتركة، إلى اعتماد إطار شراكة جديد بين الحكومة اليمنية ومنظمات المجتمع المدني في سبتمبر/أيلول ٢٠١٢. كما أدى هذا الالتزام إلى تخصيص نسبة ٢٠٪ من المشاركين في مؤتمر الحوار الوطني لصالح ممثلين عن المجتمع المدني. وخلال الأعوام ٢٠٠٩-٢٠١٢، ارتفع عدد منظمات المجتمع المدني في اليمن من ٩,٠٠٠ إلى

١٢٠٠٠ منظمة، يعتبر ٢٥٪ منها عاملة. وتقوم معظم منظمات المجتمع المدني على أسس دينية أو سياسية. ولا يزال مستوى الكفاية الذاتية والفعالية لدى منظمات المجتمع المدني النسائية (سواء التي تترأسها نساء أو التي تستهدف تقديم المساعدة للنساء) محدوداً؛ حيث لا تشكل منظمات المجتمع المدني ذات التوجهات النسائية سوى ٢٪ فقط من مجموع منظمات المجتمع المدني المسجلة، وتركز معظمها على جانب تقديم الرعاية. وبالرغم من تدني عدد منظمات المجتمع المدني النسائية، فقد تم تخصيص أكثر من ٣٠٪ من أصل حصة منظمات المجتمع المدني وقدرها ٢٠٪ للممثلين عن المنظمات النسائية في مؤتمر الحوار الوطني.

وقد تطرقت العديد من مخرجات مؤتمر الحوار الوطني إلى الحق في حرية التجمع وأهمية منح منظمات المجتمع المدني مساحة أكبر للعمل. ومن بين أشياء أخرى، أكدت مخرجات المؤتمر على مبدأ عدم تدخل الدولة في شؤون منظمات المجتمع المدني وضرورة تقديمها الدعم لتلك المنظمات من خلال الموازنة العامة. ومن ناحية أخرى، أكدت مخرجات المؤتمر على أهمية عدم إقحام منظمات المجتمع المدني لنفسها في القضايا السياسية، حيث أشارت العديد من التقارير بأصابع الاتهام إلى تلك المنظمات بسبب انتماءاتها السياسية واستغلال معظم أموالها لأغراض سياسية وليس تموية، على سبيل المثال عبر استغلال برامج المساعدات لحشد الفقراء للتصويت إلى حزب ما أو عقد أنشطة حزبية لتوعية الناخبين. ولهذا السبب، تضمنت مخرجات المؤتمر توصي بحصول منظمات المجتمع المدني على التمويل الأجنبي فقط في حال استخدام تلك الأموال «لغايات تموية فقط».

كما تم تنفيذ عمل مشابه لدعم منظمات المجتمع المدني في عملية الانتقال السياسي لصالح فئة الشباب. فبمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تم إصدار ورقة خيارات على مستوى السياسات لصالح فئة الشباب، وفي وقت لاحق، تم إنشاء المرصد الشبابي بغرض رصد أداء الوزارات، وتثقيف الجمهور حول مخرجات مؤتمر الحوار الوطني، ورصد التقدم المحرز في تنفيذها. وكنتيجة لذلك، بلغت نسبة مشاركة الشباب في المؤتمر ٢٠٪. ومرة أخرى، تم إعطاء أكثر من ٣٠٪ من الحصة المخصصة للشباب إلى فتيات شابات. وقد تم إدماج مطالب الشباب فيما يخص الدولة المدنية، والتنمية، والحقوق المدنية والسياسية الأخرى في مخرجات المؤتمر.

وبالإضافة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قامت العديد من الأطراف، كصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب المبعوث الخاص لليمن، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، بلعب أدوار هامة في الحصول على كوتا نسائية في مؤتمر الحوار الوطني قدرها ٢٠٪. علاوة على ذلك، قام صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومن خلال مشروع تحالف المجتمع النسائي، بتقديم الدعم الفني والسياسي للنساء المشاركات في المؤتمر والمساعدة في إعداد الأجندة النسائية في المؤتمر من خلال تعزيز أصواتهن، وتسهيل التنسيق فيما بينهن، وبناء تحالفات وجماعات ضغط، وإطلاق حملات مجتمعية وإعلامية. وكنتيجة لذلك، تم إدماج المطالب النسائية في مخرجات المؤتمر وإلى حد كبير في مسودة الدستور، وذلك على الرغم من أن هذه النتيجة تنسب أيضاً لأطراف أخرى.

برنامج دعم الحوار الوطني

بالشراكة مع مؤسسة بيرجهوف، وهي منظمة غير حكومية ألمانية مقرها في برلين، قام منتدى التنمية السياسية بتنفيذ برنامج دعم الحوار الوطني (٢٠١٢-٢٠١٤) والذي هدف إلى جمع كافة الأطراف المعنية الوطنية (الحكومية وغير الحكومية) تحت سقف واحد للبحث في القضايا الرئيسية المتعلقة بالنزاع، ومن بينها إصلاح مؤسسات الدولة. وقد سعى المشروع إلى توفير منبر مشترك لبناء الثقة والتعلم والتأمل واتخاذ القرار.

وحاول المشروع إعداد عقد اجتماعي جديد وإيجاد الحس بالملكية في جميع أرجاء البلاد. وعلى نحو خاص، هدف المشروع إلى تعزيز إقامة حوار وطني شامل تحت قيادة يمنية، مع تقديم مساعدة ومشورة فنية متخصصة.

فعلى سبيل المثال، قام منتدى التنمية السياسية وبالتعاون مع مؤسسة بيرجوهف بتيسير عقد اجتماع مع كبار متخذي القرار في اليمن في مدينة بوتسدام في مارس/أذار ٢٠١٢. وقد حضر الاجتماع ١٠ ممثلين عن الأطراف المعنية اليمنية بالإضافة إلى سيدتين شاركتا في مؤتمر الحوار الوطني. وتم خلال الاجتماع البحث في الإطار والأجندة والمبادئ الأساسية والآليات المتعلقة بالمؤتمر والاتفاق عليها. وتم خلال الاجتماع البحث في قضايا العدالة الانتقالية، إعادة هيكلة الجيش، بناء الدولة، صياغة الدستور، توزيع الثروات، تقاسم السلطة.

إضافةً لذلك، قام برنامج دعم الحوار الوطني بتشكيل فريق يضم مستشارين ألمان ويمينيين والذي قدموا خبرات ودعم فيما يتعلق بالمواضيع الهامة والعملية للأطراف اليمنية الرئيسية وحضروا عمليات للحوار المحلي الشامل في محافظات مختارة والأقاليم الاتحادية المقترحة الست (أزال، سبأ، عدن، الجند، حضرموت، تهامة). كما وقدم البرنامج الدعم والمشورة الفنية والمتخصصة حول هيكليات وآليات مؤتمر الحوار الوطني، بما في ذلك دعم آليات الخروج من الطرق المسدودة وحل المشكلات. وتمثلت النتيجة الرئيسية لهذه العملية في إعداد وثيقة لإصلاح مؤسسات الدولة، والتي قدمت للمؤتمر لأغراض البحث والنقاش.

وضمت الفئات التي استهدفها برنامج دعم الحوار الوطني الجماعات والأحزاب والحركات التي تمت الإشارة إليها في المبادرة الخليجية للمشاركة في مؤتمر الحوار الوطني، مثل الشباب، النساء، الحزب الحاكم سابقاً وحلفائه، أحزاب المعارضة الرئيسية، الحوثيون، الحراك الجنوبي، المجتمع المدني.

وعلى الرغم من أن برنامج دعم الحوار الوطني لا يتضمن أي مكون بحد ذاته لقضايا لنوع الاجتماعي، تمثل نهج المشروع في ضمان تمثيل المرأة في كافة أنشطته، بما في ذلك الندوات والاجتماعات التشاورية والتدريبات والمجموعات الإقليمية.

دعم مشروع التوعية المجتمعية بالحوار الوطني

تم تقديم الدعم لمشروع التوعية المجتمعية بالحوار الوطني من قبل منظمة الشركاء للتغيير الديمقراطي (الشركاء) ومنظمة شركاء اليمن وتمويل من قبل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. وقد هدف المشروع إلى إيصال المطالب على المستوى شبه الوطني إلى مؤتمر الحوار الوطني. وبالشراكة مع ٢٨ منظمة مجتمع مدني على مستوى المحافظات، قام المشروع بالعمل مع أكثر من ٥٠٠ مواطن، ٤٠٪ منهم من النساء، ومن عدة خلفيات اجتماعية واقتصادية في ثماني محافظات (صنعاء، الحديدة، إب، تعز، عدن، شبوة، أبين، البيضاء).

وقام المشروع بعقد سلسلة من النقاشات الجماهيرية. وكان أكثر من ٩٥٪ من القضايا الملحة للمجتمعات في تلك المحافظات ذات طبيعة اجتماعية ومرتبطة بشكل رئيسي بتأمين الخدمات الأساسية وضمان جودتها وخصوصاً فيما يتعلق بالمياه والكهرباء والأمن والصحة. وتم إعداد وثيقة شاملة بالمطالب المجتمعية من قبل منظمة شركاء اليمن وتقديمها إلى الأمانة العامة لمؤتمر الحوار الوطني. وتم توزيع الوثيقة على مجموعات العمل التسع في المؤتمر لأغراض البحث والنقاش. وكنتيجه لذلك، وبشكل محايد ودون التركيز على مراعاة النوع الاجتماعي، تمت تغطية حقوق اليمنيين حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والموارد، والخدمات إلى حد كبير في مخرجات مؤتمر الحوار الوطني ومسودة الدستور.

مشروع تعزيز المشاركة المحلية في المناصرة والحوار

قامت منظمة شركاء اليمن بتنفيذ مبادرة بعنوان تعزيز المشاركة المحلية في المناصرة والحوار. ويتألف المشروع مع إقامة حملات مناصرة على المستوى شبه الوطني للفت الانتباه للتغيرات السياسية والملموسة، والتي يود المواطنون في ثماني محافظات مستهدفة رؤيتها على أرض الواقع. حيث يرغب السكان في صنعاء معرفة ماهية الوضعية الاتحادية للعاصمة صنعاء في الدستور الجديد. وفي عدن، يسعى المواطنون للحصول على حماية دستورية للإرث المعماري في عدن. وفي تعز، يرغب المواطنون بإيجاد حل لمشكلة المياه. أما في أبين، فقد تم المطالبة بشطب فواتير الكهرباء للنازحين في الداخل العائدين إلى منازلهم، والذين غادروا خلال فترة الحرب التي استمرت لمدة ١٠ أشهر بين تنظيم القاعدة في جزيرة العرب والجيش في العام ٢٠١٣. وبالنظر إلى أن الحديدية تعد منطقة ساحلية ذات طقس رطب وحار، يرغب المواطنون هنالك في دفع تعرفة أقل للكهرباء في الصيف. ويرغب السكان في شبوة في معرفة مقدار مساهمة شركات النفط في دعم المجتمعات. أخيراً، وبغض النظر عن السياق القبلي والمحافظ في محافظة البيضاء، يرغب المواطنون في تخصيص ٣٠٪ من فرص العمل في الإدارة المحلية للخريجين من الإناث.

مشروع دعم السلام والمرحلة الانتقالية

يعتبر مشروع دعم السلام والمرحلة الانتقالية مشروعاً مشتركاً يتم تنفيذه من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان (٢٠١٤-٢٠١٦). ويتمثل الهدف العام للمشروع في دعم زيادة مشاركة المواطنين في عمليات السلام والتخطيط التنموي ووضع السياسات بالإضافة إلى دعم إعادة بناء العقد الاجتماعي بحيث يتضمن الفئات المهمشة، وعلى وجه الخصوص الشباب والنساء. ويتبع المشروع نهج بناء السلام وبناء مؤسسات الدولة، حيث يعمل مع ومن خلال الأنظمة الوطنية القائمة بغرض التطرق إلى محفزات النزاعات وضمان التزام الدولة بتنفيذ برامج التعافي بشكل مستقل، بحيث تلبى قدرات وموارد الدولة احتياجات المواطنين للتعافي دون الاعتماد على الأموال أو الدعم من الخارج. وتتضمن نهج المشروع: (أ) ربط الحوكمة المحلية مع تقديم الخدمات في اليمن؛ (ب) ربط الحوكمة المحلية والمجتمع المدني لتعزيز العلاقات بين الدولة والمجتمع؛ (ج) ربط الدعم الانتقالي مع بناء المؤسسات.

وعلى المستوى الوطني، يوفر المشروع التمويل التأسيسي لدعم تنفيذ تعديلات قانونية وسياسية تضمنتها مخرجات الحوار الوطني ومسودة الدستور حيال نظام الإدارة المحلية الذي يتسم بالديمقراطية والتشاركية الشعبية، بما في ذلك المخرجات التي تراعي النوع الاجتماعي في تلك القضية. ويستهدف المشروع أربع محافظات متأثرة بالنزاعات وتواجه عدة مخاطر (حجة، تعز، حضرموت، سقطرى). وتتلقى كافة السلطات ومنظمات المجتمع المدني المستهدفة المتاحة حزمة أولية من التوجيه التدريبي، والتثقيف المدني الأساسي، ودعم البنية التحتية، وتطوير القدرات، على سبيل المثال حول مفهوم النوع الاجتماعي، إدماج النوع الاجتماعي، والصحة الإنجابية والعنف على أساس النوع الاجتماعي. ويسعى المشروع إلى إيجاد وتعزيز مصداقية الإدارات المحلية والمجتمع المدني كشركاء في بناء السلام في اليمن. وبشكل أكثر تحديداً يعمل المشروع على تعزيز التنمية من خلال إثارة قضية المساواة في توزيع السلع العامة، على سبيل المثال، تخصيص ١٥٪ من التمويل في مرحلة ما بعد النزاع للمشاريع النسائية من خلال خطة تموية للسلطات المحلية.

• تدني التغطية للأشطة في مجالات الأمن وفض النزاع والعدالة الانتقالية

بعكس أنشطة التعايف والمشاركة السياسية في مرحلة ما بعد النزاع، توجد بضعة أنشطة منفذة على صعيد إصلاح القطاع الأمني، وتسوية النزاعات، والعدالة الانتقالية. وقد حدد البحث نشاطين رئيسيين في مجال إصلاح القطاع الأمني من تنفيذ الاتحاد الأوروبي ومنظمة عالم آمن ونشاط آخر حول العدالة الانتقالية من تنفيذ منظمة الشركاء للتغيير الديمقراطي، بينما تعتبر مشاركة النساء في أنشطة تسوية النزاعات إلى حد كبير عبارة عن مبادرات فردية ومنفصلة.

فعلى سبيل المثال، تركز إستراتيجية الاتحاد الأوروبي على مجالات جوهرية في مجال الحوكمة وإصلاح القطاع الأمني والعدالة، والمجال الاقتصادي والاجتماعي. فعلى صعيد إصلاح القطاع الأمني، تركز الإصلاحات في مجال الإدارة العامة على إجراء التعيينات على أساس المساواة والشمولية للجنسين. إضافةً لذلك، يجب إحراز تقدم على صعيد المساواة بين الجنسين في جميع المستويات. كما يجب أن يتضمن الهيكل التنظيمي عدد من النساء على كافة مستويات التسلسل الهرمي؛ مع إطلاق حملات حول دور المرأة في القطاع الأمني.

مشروع الأمن المجتمعي

بدعم مالي من السفارة الهولندية في صنعاء، قامت منظمة عالم آمن بتنفيذ مشروع الأمن المجتمعي (٢٠١٢-٢٠١٤) في منطقتين في محافظة تعز. وقد هدف المشروع إلى تعزيز دور المجتمع المحلي في المحافظة على ورفع مستوى الأمن. وركزت أنشطة المشروع على نشر الوعي المجتمعي من أجل المشاركة في الممارسات الفعالة لتعزيز الأمن وسد الفجوة بين مقدمي الخدمات الأمنية والمجتمع. إضافةً لذلك، عمل المشروع على تغيير المواقف المجتمعية حول الأمن باعتباره مسؤولية حكومية وسياسية وخدمة اجتماعية توازي الخدمات الأساسية الأخرى مثل المياه والكهرباء والصحة إلى غير ذلك.

ومن خلال اتباع نهج متوازن بين الجنسين، قامت منظمة عالم آمن بالشراكة مع المنظمة الوطنية لتنمية المجتمع، وهي منظمة غير حكومية محلية مقرها في تعز، بتوزيع نماذج طلبات لتشكيل مجموعات عمل مجتمعي. وتم شرح الأدوار التي ستلعبها هذه المجموعات على نماذج الطلبات. وبشكل طوعي، تمت تعبئة ٥٠٪ من النماذج من قبل نساء. وبالفعل، تم تشكيل المجموعات والتي كان نصف أعضائها من النساء.

وقد تم تحديد وتنفيذ معظم أنشطة المشروع من قبل مجموعات العمل المجتمعي. فعلى سبيل المثال، قامت هذه المجموعات بتحديد قضية المخدرات كمشكلة رئيسية. حيث يشيع تعاطي المخدرات في صفوف أفراد المجتمع بما في ذلك الأطفال العاملين في ورش تصليح المركبات. علاوةً على ذلك، يلعب الأطفال دوراً كبيراً في شبكة تجار المخدرات. فيحسب ممثل منظمة عالم آمن، يشكل توزيع المخدرات بين المجتمعات أداة تستعين بها القوى السياسية لإثارة النزاعات والقتال. وينخرط تجار المخدرات والمتعاطون في أنشطة النزاعات، مثل بيع الأسلحة والذخيرة في حال نشوب صراعات. إضافةً لذلك، تشكل المخدرات مصدر دخل جيد لأطراف النزاعات.

وبفرض مجابهة قضية المخدرات، قامت مجموعات العمل المجتمعي بعقد سلسلة من جلسات التوعية على المستوى المجتمعي، وخصوصاً لعائلات الأطفال العاملين. علاوةً على ذلك، قامت مجموعات العمل بعقد اجتماع على المستوى المجتمعي بحضور رؤساء مراكز الشرطة للعثور على حل لمشكلة المخدرات. رغم ذلك، لم يؤدي انعدام الاستقرار السياسي وقلة القدرات لدى المؤسسات الأمنية والشركاء من منظمات المجتمع المدني المحلية

إلى تحقيق النتائج المنشودة. كما لم يتم تحديد دور النساء في مشروع الأمن المجتمعي بالنظر إلى الافتقار إلى القدرات الفنية حول نهج وأنشطة النوع الاجتماعي والأمن على المستوى المجتمعي.

ويتمثل المشروع الآخر الذي تنفذه منظمة عالم آمن والذي يستهدف النساء على نحو خاص في مشروع سلامة وأمن النساء، والممول من قبل وزارة الخارجية البريطانية. ويتضمن المشروع نشاطين رئيسيين: إجراء دراسة معيارية حول سلامة وأمن النساء والتي توثق الانتهاكات ضد النساء خلال الفترة ما بين ٢٠١١-٢٠١٢ في أربع محافظات تجريبية (مأرب، حضرموت، أبين، تعز). ويهدف النشاط الثاني إلى تعزيز الأمن على أساس المواطنة وذلك من خلال تعزيز دور المرأة في السياسات الشرطية. وبدأ تنفيذ هذا النشاط في مارس/آذار ٢٠١٣ وعمل على إدخال: أ) إصلاحات على أساس النوع الاجتماعي في مراكز الشرطة (تعيين وتدريب ضباط شرطة من النساء)؛ ب) تأمين خدمات المساعدة القانونية للنساء المخالفات للقانون؛ بالإضافة إلى ج) تحسين ظروف احتجاز النساء. ويتم تنفيذ المشروع في ست محافظات تجريبية: الحديدة، عدن، تعز، أبين، لحج، حجة.

دعم تقنيات الوعي الانتقالي والمصالحة

تقوم منظمة شركاء اليمن بتنفيذ برنامج دعم تقنيات الوعي الانتقالي والمصالحة. ويمثل المشروع نهجاً مجتمعياً حول العدالة الانتقالية في اليمن. ويوفر المشروع الدعم لعمليات المصالحة المحلية من خلال نهج مجتمعية تبحث في التقاطعات بين آليات العدالة غير الرسمية والتقليدية والرسمية. ويقدم المشروع يد العون للمواطنين اليمنيين لمعالجة التظلمات والشكاوى خلال المرحلة الانتقالية الصعبة التي تمر بها اليمن. وتتراوح هذه الشكاوى ما بين إساءة استخدام السلطة من قبل المسؤولين الحكوميين في ظل النظام السابق، مروراً باختفاء الأقارب والأصدقاء، والجرائم المرتكبة خلال الحرب الأهلية. ومن خلال آليات المصالحة المحلية، يضمن المشروع الاستماع إلى شكاوى كافة اليمنيين، بما في ذلك رجال الدين وقادة القبائل المحلية، والنساء، والشباب ومعالجتها.

وتتملك منظمة شركاء اليمن شبكة من العلاقات الداعمة مع منظمات مجتمعية في محافظات أبين، تعز، عدن، لحج، إب. ويعمل مشروع دعم تقنيات الوعي الانتقالي والمصالحة على تمكين هذه المنظمات من أجل التعامل مع قضايا المصالحة ومعالجة الشكاوى بطريقة مقبولة ثقافياً ومستدامة. وعلى الصعيد الوطني، يعمل المشروع على زيادة الوعي الجماهيري حول عملية العدالة الانتقالية في اليمن. ويقوم الميسرون المجتمعيون والقائدات النسائيات التابعون للمشروع بالتواصل مع المجتمعات لتوضيح مبادئ العدالة الانتقالية، والترويج لمنجزات الحوار الوطني، وبناء ثقة العامة في سلطة العدالة الانتقالية.

جميلة رجاء: وسيطة في المفاوضات

إن من المؤكد أن الكثيرين لا يعلمون أن جميلة رجاء قامت بتسوية نزاع بين مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية والحوثيين بخصوص توزيع المساعدات الإنسانية في العام ٢٠١١. وقد علمت جميلة بوجود علاقة متوترة بين المكتب والجماعة، والتي كانت تتمركز في شمال البلاد، عندما أصبحت عضواً في مجموعة عمل صعدة في مؤتمر الحوار الوطني. وكان الطرفان قد فشلا في إقامة علاقة مبنية على الثقة. حيث كان الحوثيون يشعرون بالامتعاض بسبب إشارة المكتب إلى الجماعة في تقاريره على أنها مجموعة من المتمردين، وقامت الجماعة بطرد المجموعة الإنسانية باعتبارها حليفاً للرئيس السابق علي عبد الله صالح والذي شن ست حروب ضد الحوثيين في صعدة.

وفي مارس/آذار ٢٠١٣، عقد مؤتمر الحوار الوطني بحضور ٥٦٥ مندوباً من شتى الخلفيات الاجتماعية والسياسية، بما في ذلك الحوثيين. ومثلت جميلة تحالفاً من النساء المستقلات. ووفر المؤتمر مساحةً للممثلين من أجل تبادل وجهات النظر والتشارك في الخبرات والمصادر.

وفي إطار عملها خارج مؤتمر الحوار الوطني، تدير جميلة مؤسسة (Consult Yemen)، وهي شركة استشارات محلية تقدم المشورة الفنية للمنظمات التنموية والإنسانية المحلية والدولية. ويوجد لجميلة تأثير على المسرح السياسي سواء محلياً أو دولياً بالنظر إلى الخلفية الفنية التي تتمتع بها. حيث تملك ١٥ سنة من الخبرة في العمل كديبلوماسية وإعلامية. كما أنها تحمل درجة الماجستير في تخصص الإعلام من الجامعة الأمريكية بالقاهرة وتقلدت منصب مستشار وزير الخارجية. وقد جعلتها خلفيتها ومهاراتها في هذا المجال تلعب دوراً حيوياً مثالياً للتوسط في حالات التي احتدم فيها النقاش أثناء المؤتمر.

وقد ذهبت على الفور إلى العمل لتحديد ما إذا كان باستطاعتها تحسين العلاقات بين الحوثيين ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. حيث قامت في البداية بالاتصال مع البارونة فاليري أموس، وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية ومنسقة الإغاثة في حالات الطوارئ ومنسقة الشؤون الإنسانية، ودعتها إلى إعادة النظر في وصف الحوثيين كمتطرفين في تقارير المكتب. وفي نهاية المطاف، قامت أموس بإجراء زيارة لليمن وترتبت جميلة لعقد لقاء جمع أموس وجهاً لوجه مع ممثل جماعة الحوثي صالح هبرة، مدير المكتب السياسي للجماعة. وعقب الاجتماع، قامت أموس بإرسال مذكرة تطلب فيها من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية عدم الإشارة إلى الحوثيين في تقاريره على أنهم متطرفون.

وقد جاء توسط جميلة مجدداً على عكس كافة الجهود السابقة التي أخفقت في جلب الحوثيين ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية على طاولة واحدة. ونفذت حملة لاطلاع قادة جماعة الحوثي على طبيعة العمل الإنساني للأمم المتحدة لبناء الثقة بين الطرفين، لكن توسط جميلة هو الأمر الذي أدى إلى إنهاء حالة التذمر والتي استمرت طويلاً. وبفضل الإجراءات الملموسة والخبرة التي تتمتع بها جميلة في العمل مع كبار المسؤولين، شرع الحوثيون بالعمل مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية على أسس جديدة.

• تركز الجهود على نظام الحصص (الكوتا)

بالرغم من أن النساء اليمنيات كن الأكثر تأثراً بفعل هشاشة الدولة، وانعدام الاستقرار الانتقالي، وتدهور الوضع الأمني والاقتصادي، لا تعكس أنشطة مجموعات المناصرة الرئيسية الاستجابة الملائمة لما يقتضيه الوضع الراهن للنساء في اليمن. حيث تعد النساء وأطفالهن الأكثر تأثراً بفعل الأزمة الإنسانية المتفاقمة، فهم يشكلون الفئات الأكثر هشاشة اقتصادياً واجتماعياً في البلاد. وتساهم التوترات الاجتماعية الدائرة، وإخفاق الحكومة في الاستجابة للاحتياجات اليومية، والهجمات المتواصلة على البنية التحتية لإمدادات الكهرباء، والنزاعات المسلحة عبر أرجاء البلاد في الوضع المزري لليمنيات، وبالتحديد الفقيرات والريفيات.

رغم ذلك، يمكن وصف معظم جهود تسوية النزاعات وبناء السلام بأنها جهود للتعايش في مرحلة ما بعد النزاع: حيث تميل الأموال والتدخلات من قبل الحكومة اليمنية، والمجتمع الدولي، والمجتمع المدني إلى التركيز

على أنشطة التعاضد المبكر مثل المساعدات الإنسانية، وفرص العمل/ وتقديم الخدمات الاجتماعية مثل المياه والصحة. ولا تهتم جماعات المناصرة النسائية، بما في ذلك منتدى النساء للحوار، كثيراً بقطاع تسوية النزاعات وبناء السلام، سواء من خلال رصد التطورات أو محاولة التدخل أو التأثير أو التنفيذ على هذا الصعيد.

وإذا كانت جماعات المناصرة النسائية، وبالأخص منتدى النساء للحوار، جادة في المشاركة بشكل مثمر في جهود تسوية النزاعات وبناء السلام/ فإن من المهم أن تتمحور مطالبها حول تحسين وضعية النساء اليمنيات والتي تعد من الأدنى في العالم. حيث يتوجب على تلك المنظمات جعل احتياجات النساء للأمن والاستقرار والتنمية والعدالة الحافز والهدف الرئيسي لتحقيق المزيد من المشاركة للنساء في العمليات ذات الصلة. كما يجب أن تعمل النساء من صاحبات القدرة على الوصول إلى متخذي القرار والتأثير عليهم كممثلات للنساء الأقل مكانة.

لكن لسوء الحظ، لم يتم معظم النشطاء من النساء في مجموعات المناصرة النسائية التي شملها التقييم، بما في ذلك منتدى النساء للحوار، بتبرير الحاجة إلى مشاركة أكبر للنساء في عمليات تسوية النزاعات وبناء السلام من حيث الدفاع عن حقوق المرأة في السلام والسلامة والأمن. وبدلاً من ذلك، تمت الإشارة إلى أن الدافع الرئيسي لمشاركة النساء في هذا الصدد يتمثل في الدفاع عن حق النساء في المشاركة في عملية الانتقال السياسي، بما يضمن كسب المزيد من الحقوق للنساء في المستقبل. إن من الصعب القول أن هذه الرؤية تراعي نهج تسوية النزاعات وبناء السلام وذلك لعدة أسباب. حيث لا تزال مطالب جماعات المناصرة النسائية هي ذاتها في المرحلة الانتقالية كما في المراحل السابقة. ويتمثل التغيير الوحيد في فتيات المناصرة في استخدام المزيد من الاحتجاجات والإعلام المجتمعي، وهو ما يعد من نتائج أساليب المشاركة التي تمت الاستفادة منها في ثورة ٢٠١١، كما لم يتم إبراز أية معرفة حول تسوية النزاعات وبناء السلام في خطابات أو مقالات أو بيانات النشطاء من النساء.

وتركز معظم جماعات المناصرة النسائية على حصة قدرها ٣٠٪ للنساء وإدماج حقوق المرأة في الدستور، وهو ما يعد خطوة هامة في سبيل تعزيز المشاركة السياسية ووفر على وجه الخصوص للقيادات النسائية والنشابات من المستوى الثاني الفرصة كي يتقلدن مناصب قيادية ومواصلة أنشطة الحملات في مرحلة ما بعد مؤتمر الحوار الوطني.

سميرة زهرة: قائدة من المستوى الثاني

خلال مؤتمر الحوار الوطني، مثلت سميرة زهرة عائلات المختفين قسرياً في اليمن. وتملك سميرة، وهي تبلغ من العمر ٤٠ سنة وتحمل درجة البكالوريوس في تخصص العلوم السياسية، معرفة مباشرة بما يعنيه اختفاء أحد أفراد العائلة قسرياً. حيث اختفى والدها، وهو قائد سابق في الفرقة الأولى مدرعات، في العام ١٩٧٨ عقب اغتيال رئيس اليمن الشمالي في ذلك الوقت، إبراهيم الحمدي.

وقد خاضت سميرة أول تجربة لها في معترك السياسة على المستوى الوطني في مؤتمر الحوار الوطني حيث كانت عضواً في مجموعة عمل العدالة الانتقالية. وقد كلفت المجموعة بإعداد خطوات ملموسة سيصار إلى اتخاذها في اليمن للتعامل مع حالات الظلم التي شهدتها التاريخ السياسي اليمني.

وعقب مشاركتها في المؤتمر، أرادت سميرة مواصلة المناصرة في مجال العدالة الانتقالية لذلك فقد قامت بتنظيم حملة «العدالة مطلبنا». وركزت جهود سميرة على الدعوات للحكومة اليمنية لتسريع إصدار قانون العدالة الانتقالية والشروع في تطبيقه.

وفي البداية، حققت الحملة نجاحاً محدوداً. حيث لم يتظاهر سوى سميرة وثلاثة أشخاص آخرين أمام مكتب رئيس الوزراء من أجل ممارسة الضغط على المسؤولين الحكوميين. وقد أدركت سميرة أنها ستكون بحاجة إلى حشد المزيد من المساعدة. وتمثلت فكرتها الأولى في التركيز على النساء ممن يملكن براعة حقيقية في تنظيم الحملات بغرض إبراز قضيتهن بصورة أكبر في مؤتمر الحوار الوطني. وكان سميرة مشاركة نشطة في أعمال المؤتمر، حيث قدمت يد العون لزميلاتها في الحملة لتعزيز تمثيل المرأة سياسياً.

ومن بين الانتصارات الباهرة التي حققتها النساء خلال المؤتمر إقرار إجراء لصياغة فقرة في الدستور تلزم بتخصيص نسبة ٣٠٪ لتمثيل النساء في كافة المستويات الحكومية عند إنشاء المؤسسات الجديدة. وفي نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٤، أصبح جلياً أن النساء الأعضاء في لجنة صياغة الدستور يواجهن صعوبات مع زملائهن الذكور لإقناعهم بشمول فقرة حول المشاركة السياسية للمرأة في الدستور الجديد. وبالرغم من أن مؤتمر الحوار الوطني أقر نسبة ٣٠٪ لتمثيل النساء، جادل بعض أعضاء اللجنة من الذكور بأن النص حول الكوتا لا يعد واضحاً من حيث الإطار الزمني، ومستوى التنفيذ في النظام الاتحادي، والتوقيت والتدرج في التنفيذ.

ومن أجل معالجة قضية الكوتا، قامت سميرة بتشكيل مجموعة على تطبيق «واتسب» على الهواتف الذكية بعنوان «٣٠٪ على الأقل»، والتي ضمت في بادئ الأمر ٤٠ عضواً. واتسعت المجموعة لتشمل في نهاية المطاف ٩٩ عضواً من مختلف الأحزاب السياسية، بما في ذلك الحوثيين، حزب الإصلاح، حزب المؤتمر الشعبي العام، الحزب السلفي. وقد سمحت هذه المجموعة للنساء بتبادل الأفكار ومناقشة عدة قضايا تتعلق بالمناصرة.

وشكلت هذه المجموعة أساساً متيناً لمجموعة مناصرة جديدة. ففي يناير/كانون الثاني ٢٠١٥، واجهت العملية السياسية في اليمن أحدث أزماتها وذلك عندما قام الحوثيون بحل البرلمان وتشكيل اللجنة الثورية العليا لتولي قيادة البلاد. وقد شعرت سميرة أن العمل الذي قامت به هي وزملاؤها خلال مؤتمر الحوار الوطني أصبح عرضة للخطر بفعل ما قام به الحوثيون مما سيؤدي إلى فقدان كافة المكاسب التي تحققت. لذلك قامت سميرة على وجه السرعة بتغيير اسم مجموعة «واتسب» إلى «النساء تجمعن» لتحويل تركيز جهود المجموعة إلى إعادة عملية الانتقال السياسي إلى مسارها الصحيح. وتساءلت سميرة: «كيف تستطيع النساء الحديث عن حصة ٣٠٪ في ظل انهيار الدولة؟»

وكخطوة أولى، قررت مجموعة «النساء تجمعن» ممارسة الضغط على الأمم المتحدة كي تضم على الأقل خمس نساء في المفاوضات السياسية التي كانت تحت إشرافها. وقد أدى ذلك إلى قيام الأمم المتحدة، وتحت قيادة المستشار الخاص حول اليمن، جمال بن عمر، بشمول ممثلات في المفاوضات. لكن تقلص عدد المشاركات من خمسة إلى اثنتين فقط، واللتين تمت تسميتهن بالتوافق داخل المجموعة لتمثيل شمال وجنوب اليمن.

وتعتقد سميرة أن السبيل الوحيد لتحقيق التقدم في اليمن يتمثل في شمول حد أدنى لتمثيل النساء في الكيانات الإدارية، وبغض النظر عن المستجدات على الساحة السياسية. كما أنها تدرك أن النساء سيصبحن أكثر قوة عند العمل يداً واحدة، حتى وإن كان ذلك عبر مجموعة على تطبيق «واتسب»!

• إغفال العمل بإطار النساء والسلام والأمن

يتطلب تنفيذ قانون مجلس الأمن الدولي حول النساء والسلام والأمن إعداد نظام للتخطيط والرصد والمساءلة يتضمن مؤشرات واضحة. كما يتطلب ذلك مشاركة فاعلة للنساء في عمليات تسوية النزاعات، ومنع نشوب النزاعات، وبناء السلام، والتعافي في مرحلة ما بعد النزاع، والعدالة الانتقالية. لكن لا يوجد مثل هذا

الإطار والخطة في اليمن. بالتالي يتحتم على مجموعات المناصرة النسائية، وبالتحديد منتدى النساء للحوار، دفع الوكالات الدولية، بما في ذلك مسؤول شؤون المرأة لدى الأمم المتحدة في اليمن والحكومة اليمنية إلى إعداد خطة عمل وطنية للنساء والسلام والأمن في اليمن.

وقد يكون من الصعب تحقيق ذلك في ظل الصعوبات الحالية. فبحسب التقرير السنوي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة (٢٠١٢-٢٠١٣)، اقتصر التقدم المحرز على صعيد قضايا المرأة في اليمن على تعيين خبيرة في قضايا النوع الاجتماعي والتي شاركت في تقييم ما بعد مرحلة النزاع والذي أفضى إلى خارطة طريق تحتوي على نصوص تتعلق بصحة وتعليم وتوظيف المرأة.

وتوجد فجوة فنية كبيرة بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، وخصوصاً مكتب المبعوث الخاص للأمم المتحدة، حيال الدعم المقدم للنساء خلال المرحلة الانتقالية. وينصح بأن تقوم مجموعات المناصرة النسائية، وتحت قيادة منتدى النساء للحوار، بإجراء نشاط مشابه، لكن يجب أن يقتصر على أجندة أو خطة مشتركة لمجموعات المناصرة النسائية والتي ستركز على أهداف تسوية النزاعات وبناء السلام التي قامت بتحديدتها.

وقد دعا قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٨٨٩ لسنة ٢٠٠٩ إلى الإقرار بمشاركة المرأة في عمليات السلام والتي تمتد إلى مرحلة ما بعد النزاع. إضافة لذلك، قام مكتب دعم بناء السلام في العام ٢٠١٢ بإصدار خطة عمل مؤلفة من سبع نقاط حول بناء السلام المستجيب للنوع الاجتماعي، والتي تم اعتمادها في كافة مؤسسات بناء السلام التابعة للأمم المتحدة. وتتص خطة العمل على تغييرات برامجية ومحددة في نهج التوسط، الانتخابات ما بعد النزاعات، التخطيط ما بعد النزاعات، تمويل التعافي، نشر المدنيين الذين يقدمون الدعم الفني، العدالة وإصلاح القطاع الأمني، التعافي الاقتصادي. ومن المتوقع أن يكون لهذه الإجراءات أثر تحفيزي في التغلب على بعض العراقيل التي تقف أمام مشاركة المرأة في عمليات تسوية النزاعات وبناء السلام. وهي تتضمن أهدافاً محددة مثل مضاعفة الإنفاق الحالي للأمم المتحدة في مجال بناء السلام على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة للوصول إلى نسبة ١٥٪ كحد أدنى من أموال ما بعد النزاعات. ومن الأهداف الأخرى تخصيص ٤٠٪ على الأقل من الوظائف في برامج التشغيل المؤقتة للنساء (على سبيل المثال، مبادرات الغذاء مقابل العمل التي تنفذ مباشرة عقب انتهاء النزاع).

رغم ذلك، يشير البحث إلى أن الأنشطة الميدانية حيال مشاركة النساء في مرحلة ما بعد النزاع قد تكون أقل مما تعد به السياسات:

- قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبالشراكة مع الحكومة اليمنية بتنفيذ خطة وطنية لتمكين الشباب اقتصادياً. والمقصود هنا الشباب من كلا الجنسين. وتم تقديم تعهد في البرنامج الانتقالي للتنمية والاستقرار بأنه سيتم اعتبار النساء فئة لها الأولوية في الاستفادة من أنشطة التمكين الاقتصادي واستحداث الوظائف، لكن يتم التعامل مع هذا الهدف من خلال العديد من المنظمات التي تنفذ الكثير من المشاريع الإنسانية عبر اليمن. وفي ظل عدم وجود خطة وطنية لتمكين النساء اقتصادياً، كما هو الحال بالنسبة لخطة الشباب، سيتمتعز تحقيق التزام سياسي، والاستفادة من الجهود، وتحقيق نتائج فعالة، وإيجاد رصد ملموس.
- لا يوجد أي رصد وبالتالي أي دليل على أن النساء، بحسب المادة حول الموارد البشرية المتعلقة بالتدخلات الإنسانية في البرنامج الانتقالي للتنمية والاستقرار، سيستفدن من ١٥٪ من أموال مرحلة ما بعد النزاع. فبحسب تقرير التقييم السنوي حول إطار المساءلة الإدارية لعام ٢٠١٤، تحصل

النساء على حصة من الأموال المتبقية من الصندوق الخليجي الخاصة بالاستقرار الاقتصادي الكلي. وهذا المبلغ المتبقي لا يتجاوز ١.٠١٠ مليون دولار أمريكي تم توزيعه على ست قطاعات أو بنود: نقل السلطة، الشؤون الإنسانية/إعادة الاعمار، النمو الاقتصادي، الحماية الاجتماعية، الموارد البشرية/الشباب/النساء والحوكمة/بناء مؤسسات الدولة.

وتوجد مخاوف حقيقية حول ما إذا كانت النساء اليمنيات سيحصلن على منافع ملموسة وشرعية من أموال مرحلة ما بعد النزاع. إضافة لذلك، توجد حالة من عدم التقين حول ما إذا كانت المناصرات قد درسن هذه القضية بتمعن ذلك أن معظم جهودهن وضعت في مجال المشاركة السياسية، وخصوصاً إدماج حقوق المرأة والكويتا النسائية في الدستور الجديد. وفي ظل محدودية قدرات منظمات المجتمع المدني التي تعنى بقضايا المرأة، فإن من الصعب المحاربة على جميع الجبهات. بالتالي، فإن من المهم قيام مجموعات المناصرة النسائية بتطوير قدراتها للمشاركة في التخطيط والرصد لأنشطة تسوية النزاعات والتعايش في مرحلة ما بعد النزاع مع الوكالات الدولية والحكومة اليمنية لضمان استفادة النساء من الأموال والخدمات المتاحة بحسب الالتزامات المتعهد بها وتقييمهن لما هو مناسب.

علاوة على ذلك، تتمثل إحدى المكونات الأساسية لأجندة النساء والسلام والأمن في منع نشوب النزاعات في المقام الأول. حيث تجب إضافة تصورات النساء حول التوترات في العلاقات الاجتماعية، ووعيهن بالتهديدات على الأمن الشخصي والعائلي والمجتمعي، ومعرفتهن بتدقيق الأسلحة الصغيرة والخفيفة من خلال المجتمعات، وتفسيرهن للتطرف في السياقات المحلية إلى نظام معقد وهام لإصلاح القطاع الأمني. رغم ذلك، يتم إلى حد كبير تجاهل هذا المكون في حالة أنشطة عملية الانتقال السياسي.

وعلى نفس المنوال، تم تجاهل النهج النسائية في نزع فتيل الصراعات، والتوسط في النزاعات، وبناء الثقة- من المستوى المجتمعي وحتى الوطني- في النهج المتعلقة ببناء السلام. حيث لا توجد أية أنشطة ملموسة حول الوقاية من العنف ضد النساء، على سبيل المثال. ويعتبر منع العنف الجنسي وعلى أساس النوع الاجتماعي، بالطبع، شرطاً مسبقاً للمشاركة الفاعلة للمرأة في منع نشوب النزاعات وكافة جوانب عملية السلام وبناء السلام. كما ويتم إغفال الاستجابات التكتيكية للتهديدات الأمنية الخطيرة التي تواجه النساء، بما في ذلك العنف على أساس النوع الاجتماعي.

فعلى سبيل المثال، لا يتطرق نهج إصلاح القطاع الأمني في مرحلة ما بعد النزاع المد من قبل الاتحاد الأوروبي إلى التهديدات الأمنية التي تواجه النساء. ويتطلب التعامل مع هذه التهديدات استثمارات كبيرة لتغيير النظم الإدارية، وإدارة الأفراد، وتطوير البنية التحتية، والتدريب، والعلاقات المجتمعية. كما لا يوضح هذا النهج كيفية تعيين النساء والاستثمار في إبقائهن في العمل، وتدريب الشرطة على كيفية حماية النساء، والاستثمار في التسهيلات المقدمة للنساء من أجل الإبلاغ عن الجرائم والحصول على الفحوص الطبية بثقة، والتواصل مع المجتمعات لبناء ثقة النساء في الشرطة وتشجيع مستويات أعلى من الإبلاغ عن الجرائم على أساس النوع الاجتماعي. إضافة لذلك، لا توجد أنشطة محددة حول نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج، والتي تعد أساسية لإعادة بناء البيئة الأمنية في مراحل ما بعد النزاع.

• اخفاق في مجابهة وضعية الهشاشة والنزاع في البلاد

شكل مؤتمر الحوار الوطني الفرصة الرئيسية أمام النساء للمشاركة في تصميم الآليات الرئيسية لبناء

الدولة، والتي من المفترض أن تركز على وجهة نظر وقائية، وبالتحديد منع الأسباب التي تؤدي إلى هشاشة الدولة ونشوب النزاعات. وحتى الآن، لم يحدد البحث أية أنشطة بارزة في هذا الصدد. وقد شاركت النساء بنسبة ٣٠٪ في مؤتمر الحوار الوطني كما شاركت أربع نساء في لجنة صياغة الدستور. وفي الواقع، جاءت مشاركة النساء في المؤتمر واللجنة مفيدة حيث تتضمن مخرجات المؤتمر ومسودة الدستور العديد من الأحكام الرئيسية التي تراعي النوع الاجتماعي. لكن، وعلى العكس من ذلك، فإن من الواضح أن مشاركة النساء في بناء الدولة، على سبيل المثال، كانت مساهمة النساء في موضوع بناء الدولة محدودة، وذلك على الرغم من أن النساء المشاركات في المؤتمر واللجنة كافحن من أجل إدراج نص يشير إلى أن التشريعات في اليمن مدنية، حيث نصت مسودة الدستور على أن «الشريعة الإسلامية مصدر التشريع». كما أخفقت اللجنة في إدماج عبارة «توافق القوانين الوطنية مع المعايير والمعاهدات الدولية»- وهو نص كان من شأنه المساعدة بشكل كبير في إشراك النساء على الصعيد السياسي- في مسودة الدستور.

لكن وعلى الرغم من الجوانب السلبية المذكورة أعلاه، فقد جاءت مشاركة النساء في موضوع حقوق المرأة مميزة:

- الباب الثاني: الحقوق والحريات، المادة (٧٦): «تفعيلاً لمبدأ المواطنة المتساوية، تعمل الدولة من خلال سن تشريعات واتخاذ إجراءات لتحقيق مشاركة سياسية فعالة للنساء بما يضمن الوصول إلى نسبة لا تقل عن ٣٠٪ في مختلف السلطات والهيئات». وقد ضمنت مخرجات مؤتمر الحوار الوطني «تمثيل النساء بنسبة لا تقل عن ٣٠٪ في كافة سلطات الدولة، بما في ذلك التشريعية والتنفيذية والقضائية. ويجب أن ينطبق ذلك على كافة المناصب المنتخبة والمعيّنة». وعلى الرغم من أن المادة المتعلقة بالكوّتا النسائية في مسودة الدستور تستجيب إلى حد كبير إلى مخرجات المؤتمر، إلا أنها لا تحدد العناصر التالية:
- كإجراء توكيدي، لم يتم تحديد آلية التنفيذ
- كإجراء توكيدي، لم يتم تحديد الإطار الزمني
- من غير الواضح ما هو المقصود بمصطلح «مختلف السلطات والهيئات». هل يشمل ذلك السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وفروعها في كافة مستويات الدولة الاتحادية؟
- الباب الثاني: الحقوق والحريات، المادة (٧٥): «المواطنون متساوون في الحقوق والحريات والواجبات العامة دون تمييز، بسبب الجنس أو اللون أو العرق أو الأصل أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي أو الإعاقة أو الانتماء السياسي أو الجغرافي أو الوظيفة أو المولد أو أي اعتبارات أخرى».
- تطرقت مخرجات مؤتمر الحوار الوطني إلى المساواة كمبدأ عام يتضمن المساواة في المواطنة. علاوة على ذلك، أشارت مخرجات المؤتمر إلى ضرورة «عدم وجود تمييز على أساس الجنس». ولا تقوم المادة المتعلقة بالمساواة في مسودة الدستور سوى بالتأكيد على مبدأ عدم التمييز في المواطنة، خصوصاً في وضعية المواطنين أمام القانون. وكان من الأفضل التأكيد على مبدأ المساواة في الأساسيات السياسية في الباب الأول، ومن ثم النص بشكل صريح في الباب الثاني على منع التمييز وتحديد أن النساء والرجال متساوون أمام القانون.
- يجب أن ينطبق مصطلح «المواطن» أو «المواطنون» على الرجال والنساء على حد سواء. ويحتوي الباب

الأخير من مسودة الدستور (الأحكام الختامية) على هذه المادة. رغم ذلك، كان من المتوقع شمولها في الباب الأول (الأسس العامة).

- يملك كل مواطن، من كلا الجنسين، الحق في التمتع والتمكين من قبل الدولة من خلال الثروات الوطنية والتعاون الدولي. ويحق لجميع المواطنين التمتع بالرعاية الاجتماعية والازدهار الاقتصادي والثقافي. وتعد هذه الحقوق أساسية لصون كرامتهم وتطوير شخصياتهم.
- وتغطي مسودة الدستور الحقوق الاجتماعية والاقتصادية إلى حد كبير. رغم ذلك، وحيث أن اليمن بلد فقير ويعاني من الفساد، سيكون من الأفضل أن يفرد الدستور باباً للحديث عن الحقوق التنموية كما هو الحال لدى معظم دول أفريقيا.
- تجرم مسودة الدستور أي اعتداء على السلامة الجسدية، لكن لا توجد أية إشارات محددة للسلامة الجسدية للنساء أو العنف على أساس النوع الاجتماعي، أو ختان الإناث. وبحسب مخرجات مؤتمر الحوار الوطني، على الدولة تجريم أي اعتداء على السلامة الجسدية، بما في ذلك ختان الإناث، التحرش الجنسي، استغلال النساء في أنشطة تجارية بطريقة تحط من قدرهن وكرامتهن، الاتجار بالنساء.
- الحد الأدنى للزواج لكلا الجنسين هو ١٨ عاماً. وتوجد مادة صريحة حول ذلك في مسودة الدستور.
- تمنح الجنسية اليمنية لكافة اليمنيين من أب أو أم يمنية. حيث يحتوي الباب الأول (الأسس العامة) على مادة بهذا الصدد، لكن لا توجد أحكام حول منح الأم اليمنية الجنسية لزوجها غير اليمني.

• اقتصار جهود التخفيف من حدة النزاع وتسويته على المستوى المجتمعي

كشفت الأنشطة التي جرى تقييمها على المستويات شبه الوطنية والمجتمعية أن مشاركة المرأة في التخفيف من حدة النزاعات والتوسط فيها تعد مدهشة. وقد يعزى ذلك إلى التقبل الثقافي للدور التقليدي للمرأة في التخفيف من حدة النزاعات والتوسط فيها في المجتمعات القبلية في اليمن.

ومن الناحية التاريخية، تعد اليمن ذات طابع تقليدي أكثر مما هو محافظ، وترتكز أشكال الفعالية التي مارستها النساء خلال مظاهرات ٢٠١١ على معايير وقدرات النوع الاجتماعي المحلية لدى النساء جماعات وأفراد والتي كانت موجودة قبل الثورة. ومن الهام للغاية إبراز أن من بين الأسباب الرئيسية للمشاركة المكتفة للنساء في احتجاجات ٢٠١١ قدرتهن على الاستفادة من دورهن التقليدي. وللتعرف بصورة أكبر على هذه المزايا الثقافية والاستفادة منها في أنشطة المناصرة النسائية في مجال تسوية النزاعات وبناء السلام، فإن من المهم البحث والتوثيق وتقديم توضيحات للأطراف الرئيسية بشأن الممارسات الثقافية للنساء في مجالات التوسط والتحكيم والتخفيف من حدة النزاعات.

وقد أدى المنظور الثقافي التي اتبعته النساء في المشاركة في احتجاجات ٢٠١١ إلى إحداث تغيير اجتماعي بطريقة ثورية. حيث أدى ذلك إلى تغيير في العديد من الجذور والديناميكيات حول العلاقة بين النوع الاجتماعي والسلطة في المجال السياسي. وتواصل هذا التغيير وكان له أثر واضح من حيث مشاركة النساء في الثورة، خلال وما بعد مؤتمر الحوار الوطني. رغم ذلك، لم يتم عكس هذه الديناميكيات على المخرجات طويلة المدى لعمليات تسوية النزاعات والمصالحة والسلام في اليمن. وباستثناء مؤتمر الحوار الوطني، تم إقصاء النساء من العمليات التي تم التوسط فيها، ابتداءً من المفاوضات إلى أدت للتوقيع على المبادرة الخليجية في نوفمبر/تشرين الثاني

٢٠١١ وصولاً إلى التوقيع على اتفاق السلم والشراكة الوطنية في سبتمبر/أيلول ٢٠١٤ والمفاوضات التي تم تيسيرها من قبل الأمم المتحدة والتي تواصلت حتى مطلع العام ٢٠١٥. ويتواصل الأمر ذاته في ظل الأزمة الحالية. ولا توجد أدلة على قيام النساء بأية أنشطة تتعلق بمفاوضات السلام، على سبيل المثال مطالبة مختلف الأطراف المعنية بوضع إجراءات عملية تكفل مشاركة وسيطات، أو إشراك نساء ضمن أعضاء الفرق المفاوضة. وكان هنالك غياب لشمول المرأة من حيث العدد والتأثير في أجندة السلام المتعلقة بالمبادرة الخليجية، اتفاق قضية الجنوب، الضمانات حول تنفيذ اتفاق مؤتمر الحوار الوطني، اتفاقية السلم والشراكة الوطنية، بالإضافة إلى المفاوضات بين الحوثيين والأطراف اليمنية الأخرى في مطلع ٢٠١٥.

علاوة على ذلك، لم تركز أي من الأنشطة التي جرى تقييمها في هذا البحث على إيجاد آليات مستدامة تكفل إجراء مشاورات منتظمة بين الوسطاء والأحزاب في محادثات السلام والنساء أفراداً وجماعات. إن من الواضح أن اليمن لا يملك آليات مستدامة تضمن تمثيل النساء كمنظمات مجتمع مدني أو مجموعات سلام أو حتى أفراد أو نشطاء بارزين من النساء منذ بداية عملية السلام أو العملية الانتقالية وحتى نهايتها. رغم ذلك، يوجد عدد من المبادرات، وإن كانت غير مستدامة، والتي تنفذ في الغالب على مستوى إستراتيجي وفي معظم الأحيان في نهاية أية عملية. وقد يشكل إيجاد آلية مستدامة لمشاركة النساء في التخفيف من حدة النزاعات وتسويتها أحد الأنشطة الرئيسية لمجموعات المناصرة النسائية ومنتدى النساء للحوار. حيث يجب على هذه الكيانات التنسيق مع رئيس بعثة الأمم المتحدة، والأطراف المعنية اليمنية وغيرهم من أجل إيجاد مثل هذه الآلية لضمان تمثيل المرأة في الأنشطة المستقبلية لتسوية النزاعات.

• عدم حساسية العدالة الانتقالية للنوع الاجتماعي

في أوقات الحرب والتفكك المجتمعي، تصل الجرائم المرتكبة ضد النساء في الغالب إلى مستويات جديدة من القسوة والتكرارية. ويشكل ضمان العدالة للنوع الاجتماعي والتدابير الفورية لصون سيادة القانون عنصراً أساسياً لبناء سلام مستدام.

وضمن الأنشطة التي خضعت للتقييم، لم يتم إيلاء اهتمام للإطار القانوني والمعياري للعدالة بخصوص العنف على أساس النوع الاجتماعي والمرتبط بالنزاع. ومن النادر جداً وجود ملاحظات فعالة لتلك الجرائم ولم يتم تقريباً تنفيذ أية أنشطة تتعلق بمنح النساء الحماية والأمن والقدرة على الوصول إلى العدالة عبر المحاكم المحلية والدولية.

علاوة على ذلك، لا تقتصر تجارب النساء اليمنيات في النزاعات على العنف الجنسي، بل تشمل أيضاً انتهاكات اجتماعية واقتصادية واسعة النطاق بالإضافة إلى آثار مختلفة على أساس النوع الاجتماعي للاختفاء القسري، والتعذيب، والنزوح القسري، والجرائم الأخرى.

وبعيداً عن الملاحظات، يمكن للأساليب غير القضائية، مثل لجان الحقيقة والمصالحة، والإصلاحات المؤسسية، والآليات التقليدية، أن تلعب دوراً هاماً في تصحيح السجل التاريخي وزيادة المساءلة للجرائم المرتكبة بحق النساء خلال الحروب، والتي بدونها سيكون من الصعب جداً التغلب على حلقات العنف والقصاص التي تسبب حالة من عدم الاستقرار. بناءً على ذلك، توجد حاجة للتركيز على سبل لشمول الاستجابة لقضايا النوع الاجتماعي في آليات العدالة الانتقالية من خلال ضمان تلبية احتياجات النساء من العدالة - بما في ذلك الحق في

الحصول على العدالة القضائية والتعويضات الشاملة- وصون كرامتهن وسلامتهن.

وللمفارقة، فإن الإجراء الذي قد يعد الأكثر أهمية بالنسبة للنساء في العدالة الانتقالية يحظى بالآلية الأقل دعماً أو تنفيذاً أو تمويلاً: التعويضات. حيث لا يتم التطرق صراحةً في البرنامج الانتقالي للتنمية والاستقرار أو أية أنشطة أخرى للبرامج التي شملها البحث إلى تقديم التعويضات التحويلية والمستدامة للنساء عقب انتهاء النزاع، وذلك ليس فقط من أجل معالجة انتهاك معين بل أيضاً أوجه انعدام المساواة الأساسية والتي تجعل النساء عرضةً للعنف وتحديد العواقب ذات الصلة. ولا يوجد حتى الآن أي برنامج شامل للتعويضات قام بتحقيق تلك الأهداف. ومن المهم لمجموعات المناصرة النسائية ومنتدى النساء للحوار النظر إلى العدالة الانتقالية من منظور النوع الاجتماعي. إضافةً لذلك، يجب على هذه الكيانات مواصلة رصد ومراجعة مخرجات مؤتمر الحوار الوطني ومسودة الدستور وضمان تبني نهجاً يراعي النوع الاجتماعي في العدالة الانتقالية.

يعتبر منتدى النساء للحوار، وغيره من جماعات المناصرة النسائية، كيانات واعدة ظهرت عقب المشاركة في ثورة ٢٠١١ ومؤتمر الحوار الوطني. ولا تزال هذه المنظمات بحاجة للدعم الفني كي يقوى عودها من حيث الهيكل التنظيمي والبرامج. بناءً على ذلك، يوصى باتخاذ الإجراءات التالية:

- تنفيذ برنامج لبناء القدرات حول إطار ونهج النساء والسلام والأمن كخطوة تمهيدية لبناء القدرات المؤسسية لدى منتدى النساء للحوار. ويوصى بالسعي للحصول على مساعدة الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية وشريكها الإقليمي، منظمة أبعاد، وهي منظمة لبنانية، لعقد التدريبات.
- إجراء تقييم للقدرات المؤسسية لمنتدى النساء للحوار بغرض تصميم هيكلية وبرنامج فعال للمنظمة. حيث يجب أن يقوم التقييم بتحليل البيئتين الداخلية والخارجية، والفرص المتاحة لإقامة تحالفات (بما في ذلك التحالف مع مجموعات المناصرة النسائية الأخرى)، ومتخذي القرار، والتواصل مع المجتمع ووسائل الإعلام، والدروس المستفادة بما في ذلك طرق العمل الفعال. كما يجب تقييم القدرات المتاحة وسبل الاستفادة منها بالإضافة إلى تبادل الخبرات.
- تعديل اسم منتدى النساء للحوار كي يصبح منتدى النساء للسلام والحوار. حيث قد يساعد ذلك في تحويل التركيز من المشاركة السياسية ومن وجهة نظر حقوق الإنسان إلى تعزيز السلام وتبني نهج تسوية النزاعات.
- تحديد القضايا الرئيسية المتعلقة بالنساء والسلام والأمن. حيث يجب على منتدى النساء للحوار تحديد رسالته، على سبيل المثال، العمل على نزع السلاح، وإيجاد آلية مستدامة لمشاركة النساء في التخفيف من حدة النزاعات وتسويتها، أو مراجعة الدستور من وجهة نظر وقائية، أو مناصرة العدالة الانتقالية المراعية للنوع الاجتماعي، أو رصد إصلاح القطاع الأمني (حماية المدنيين من النساء من العنف) ورصد صرف الأموال في مرحلة ما بعد النزاع.
- يعد تحديد الأوصاف القيادية للنساء من المجالات الهامة الأخرى. حيث يمكن الحصول على ذلك من خلال برامج ترمي إلى بناء المهارات القيادية والقدرة على إطلاق الحملات، بالإضافة إلى إطلاق الحملات الجماهيرية والإعلامية لنشر صورة المرأة كبناني للسلام وتعزيز أصوات النساء في سبيل تحقيق الاستقرار والأمن.